

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

دور التحليل المالي في ادارة المخاطر المالية

دراسة حالة: مركب الملح الوطاية

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

من إعداد الطالب (ة):

الأستاذة المشرفة

- بركات ربيعة

- كزاز خيرة

- عميري اسيا

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	أستاذ محاضر ب	د/ بوعكاز سميرة
بسكرة	مقرا	أستاذ محاضر ب	د/ بركات ربيعة
بسكرة	مناقشا	أستاذ محاضر أ	د/ غضاب رانية

الموسم الجامعي: 2021-2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بسم الله الرحمن الرحيم

"قال رب اشرح لي صدري و يسر لي أمري و احلل عقدة من لساني يفقهو قولي "

صدق الله العظيم

القرآن الكريم (طه: الآيات 25-28)

كلمة شكر

نشكر الله العلي العظيم الذي هدانا وما كنا لنهتدي لولاہ الذي منحنا الصبر ووسيلة لإتمام هذا العمل المتواضع الذي تم بفضلہ تعالى إلى منارة العلم والإمام المصطفى إلى الأمي الذي علم المتعلمين إلى سيد الخلق رسولنا وحبیبنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى أصحابه أجمعين .

يكفي أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة "بركات ربیعة" التي لم تبخل علينا في الإشراف على هذا العمل فجزاها الله خيرا .

كما نخص بالشكر والتقدير الى السادة إطارات بمركب الملح الوطنية للمؤسسة الوطنية للأملح: كزاز علي رئيس الدائرة التجارية سابقا (متقاعد)، كزاز الهاشمي رئيس دائرة الصيانة، برباري منير رئيس دائرة المالية المحاسبة، حوفاني سولاف رئيسة الدائرة التجارية، شلي حسناء اطار في المحاسبة.

كما نشكر كل من ساعدنا من قريب او من بعيد ولو بكلمة أو دعوة صالحة.

أشكر كافة الأساتذة الكرام بما قدموه لنا من المساعدة والعطاء أثناء مسيرتنا الدراسية.

تقبلوا منا كافة الشكر والتقدير.

الاهداء

اكتمل حلمي الذي انتظرته سنوات وها أنا اليوم أصبحت خريجة جامعة محمد خيضر بسكرة ماستر 2 تخصص
محاسبة، بفضل الله ودعوات أبي وأمي.

أهدي عملي هذا الى من أحمل اسمه بكل افتخار، الى درعي الذي به احتमित، وفي الحياة به اقتديت، الى من
احترقت شموعه ليضيء لنا درب النجاح، ركيزة عمري، وصدر أماني وكبريائي وكرامتي،

الى سندي (والدي الحبيب)، أطل الله في عُمره كزاز علي.

الى من بسمتها غايي وما تحت اقدامها جنتي الى من حملتني في بطنها وسقتني من صدرها واسكنتني قلبها الى
صديقتي الحميمة وأمي الرحيمة **بن دريس صورية**.

أطل الله في عمرها وأمدتها بالصحة والعافية

إلى من قاسموني رحم الأم وعطف الأب إلى اخوتي أحمد وسيف الدين وعبد النور والبرعم الصغير يونس اسأل الله
له الشفاء وشقيقتي سارة وحورية.

والى فقيدي(اختي) وابنتي اسأل الله ان يجعلها طير من طيور الجنة صغيرتي **ياسمين**

الى كل الاهل والاقارب خاصة اعمامي « لعمرى، ابراهيم، الهاشمي، محمد، لخضر، عز الدين، نصر الدين،
جمال»

والى كل صديقاتي من بينهم زميلتي فالبحت عميري اسيا

والى كل من له مكانة على قلبي أهديه ثمرة عملي

2022...2006



الاهداء

إلى اللذين قرن الله طاعته بطاعتهما

إلى اللذان طوقاني بجناحهم الفياض

إلى أحب الناس وأقربهم إلى قلبي، هوائي الذي أتنفسه وعيني التي أبصر بها

إلى القلب الرحيم الرجل العظيم الذي أوصلني إلى هذا المقام، إلى القلب الذي علمني معنى الصبر والسكون في مختلف

الدروب والذي العزيز "عميري عبد الحميد"

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها ، إلى التي ضحت الكثير من أجلنا، إلى رمز الوفاء والعطاء منبع الحنان الذي لا ينفذ

أمي الغالية " عميري سعيدة"

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء رمز المحبة والأخوة "كريمة، شهرة، أكرم، كاميليا، هيثم "

إلى زوج أختي "شراب بلقاسم"

إلى أخي الصغير الغالي "نزار" إلى عصفورة البيت الكتكوتة "رتال رنيم"

إلى صديقتي الوفية التي قاسمت معي ثمرة جهد هذا العمل "كزاز خيرة"

إلى كل من ارتبطت بي وببينهم مودة في الحياة

إلى الأستاذة التي لم تبخل علينا بأي توجيه "بركات ربيعة" والتي كانت لنا مساعدة لإنجاز هذا التقرير



الملخص :

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور التحليل المالي في ادارة المخاطر المالية في المؤسسة ولتحقيق اهداف هذه الدراسة والإجابة على تساؤلاتها حاولنا التطرق الى الاطار النظري لمتغيري الدراسة من خلال تناول مفهوم التحليل المالي، أهدافه، مصادره، أنواعه، وادواته، وتناول إدارة المخاطر المالية من خلال دراسة مفهوم المخاطر المالية ومراحل إدارتها، أهدافها، وأساليبها.

كما حاولنا اسقاط الجانب النظري على مؤسسة مركب الملح لوطاية من خلال تطبيق أدوات وأساليب التحليل المالي على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة ومعرفة المخاطر التي تواجه المؤسسة أو المتوقع حدوثها للحد منها واتخاذ الاجراءات اللازمة لمواجهتها.

وقد توصلنا الى مجموعة من النتائج اهمها :

✓ يعتبر التحليل المالي وسيلة مهمة وفعالة حيث يتميز بمجموعة مؤشرات تساعد المؤسسة على كشف الحالة التي تمر بها.

✓ إدارة المخاطر المالية هي الوظيفة التي تضمن للمؤسسة الاستمرارية في ظل الظروف المختلفة.

✓ مؤسسة مركب الملح تسير في مسار جيد وهذا من خلال النتائج المحققة.

الكلمات المفتاحية : التحليل المالي _ ادارة المخاطر المالية _ اساليب وادوات التحليل المالي _ القوائم المالية.

Abstract :

This study aimed to identify the role of financial analysis in managing financial risks in the organization. Study the concept of financial risks and the stages of their management, objectives, and methods.

We also tried to drop the theoretical aspect on the Salt Compound Foundation for Lotaya by applying the tools and methods of financial analysis to the financial statements of the institution under study, knowing the risks facing the institution or expected to occur to reduce them and taking the necessary measures to confront them.

We reached a number of results, the most important of which are:

- ✓ **Financial analysis is an important and effective means as it is characterized by a set of indicators that help the institution to detect the situation it is going through.**
- ✓ **Financial risk management is the function that ensures the organization's continuity under various circumstances.**

✓ **The Salt Compound Foundation is on a good track, and this is through the achieved results.**

Keywords: financial analysis - financial risk management - financial analysis methods and tools - financial statements.

الفهرس

الصفحة	المحتوى
	دعاء
	شكر وتقدير
	إهداء
	الملخص
	الفهرس
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ - ج	المقدمة
الفصل الأول : أساسيات حول التحليل المالي	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: نظرة عامة حول التحليل المالي
3	المطلب الأول: ماهية التحليل المالي وأهميته
5	المطلب الثاني: لمحة تاريخية وأسباب نشأته
6	المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي
7	المبحث الثاني: وظائف التحليل المالي ومصادره وأنواعه وأدواته
7	المطلب الأول: وظائف التحليل المالي ومصادره
9	المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي
10	المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي الحديثة والتقليدية
15	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: إدارة المخاطر المالية وعلاقتها بالتحليل المالي	
17	تمهيد
18	المبحث الأول: إدارة المخاطر المالية
18	المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر المالية ونشأتها
20	المطلب الثاني: أنواع إدارة المخاطر المالية ومدخل عملية إدارتها
24	المطلب الثالث: أهداف إدارة المخاطر المالية وأساليبها
27	المبحث الثاني: استخدام أساليب التحليل المالي لقياس المخاطر المالية
28	المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي
31	المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة نسب السيولة ونسب النشاط ونسب التمويل في إدارة المخاطر المالية

36	المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة نسب المرء وءية ونسب الربحية ونسب تحليل النتائج
39	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: مساهمة التحليل المالي في إدارة المخاطر المالية بمؤسسة مركب الملح-الوطاية-	
42	تمهيد
43	المبحث الأول: نظرة عامة حول مركب الملح
43	المطلب الأول: التعريف بمركب الملح ونشأته
46	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركب الملح -بالوطاية-
48	المطلب الثالث: نشاط مركب الملح
50	المبحث الثاني: استخدام أدوات التحليل المالي التقليدية لإدارة المخاطر المالية في مؤسسة مركب الملح الوطاية
50	المطلب الأول: عرض القوائم المالية لمؤسسة مركب الملح لفترة 2019-2021
59	المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي في المؤسسة
63	المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية في المؤسسة
68	خلاصة الفصل
70	خاتمة
	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الأشكال و

الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	وضعية رأس المال العامل الصافي الإجمالي	29
(02)	وضعية رأس المال العامل	30
(03)	وضعية الخزينة	30
(04)	أصناف الملح	44
(05)	تصنيف العمال في المؤسسة	46
(06)	أهم منتجات المركب من الملحجين الغذائي والصناعي	49
(07)	جانب الأصول لميزانية مركب الملح للفترة (2019-2021)	50
(08)	جانب الخصوم لميزانية مركب الملح للفترة (2019-2021)	52
(09)	حسابات النتائج لمؤسسة مركب الملح حسب الطبيعة للفترة (2019-2021)	53
(10)	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مركب الملح جانب الأصول للفترة (2019-2021)	55
(11)	الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مركب الملح جانب الخصوم للفترة (2019-2021)	55
(12)	تطور رأس المال العامل لمركب الملح - الوطاية - للفترة (2019-2021)	60
(13)	أصناف رأس المال العامل لمركب الملح - الوطاية - للفترة (2019-2021)	60
(14)	احتياجات رأس المال العامل لمركب الملح - الوطاية - للفترة (2019-2021)	62
(15)	الخزينة الصافية لمركب الملح - الوطاية - للفترة (2019-2021)	62
(16)	نسب السيولة لمركب الملح - الوطاية - للفترة (2019-2021)	63
(17)	نسب الربحية لمركب الملح - الوطاية - للفترة (2019-2021)	64
(18)	نسب النشاط لمركب الملح - الوطاية - للفترة (2019-2021)	65
(19)	نسب التمويل لمركب الملح - الوطاية - للفترة (2019-2021)	66
(20)	نسب المردودية لمركب الملح - الوطاية - للفترة (2019-2021)	67

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
8	وظائف التحليل المالي في اتخاذ القرارات	(01)
14	أدوات التحليل المالي الحديثة والتقليدية	(02)
22	أنواع المخاطر المالية	(03)
24	تبويب المخاطر المالية	(04)
39	النسب المالية	(05)
45	مراحل إنتاج الملح بمركب الملح	(06)
47	الهيكل التنظيمي لمركب الملح	(07)
56	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مركب الملح جانب الأصول سنة 2019	(08)
56	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مركب الملح جانب الأصول سنة 2020	(09)
57	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مركب الملح جانب الأصول سنة 2021	(10)
58	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مركب الملح جانب الخصوم سنة 2019	(11)
58	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مركب الملح جانب الخصوم سنة 2020	(12)
59	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مركب الملح جانب الخصوم سنة 2021	(13)

المقدمة

نظرا للتطورات التي تشهدها المؤسسات الاقتصادية في الوقت الراهن جعلها أكثر تعقيدا وأكثر عرضة للمخاطر والازمات نذكر منها أزمة الكساد "ازمة الانكماش" التي عصفت بأقوى دولة اقتصادية آنذاك التي ادت الى انهيار اقتصادها للولايات المتحدة الامريكية سنة 1927 مما نتج عنها انهيار العديد من اقتصاديات دول العالم هذا ما ادى بالخبراء المحللين خلق نظرة جديدة والتطرق الى مناهج والاساليب والطرق لمواجهة المخاطر المالية التي يعتمد عليها التحليل المالي بفاعلية وكفاءة عالية.

يعتبر التحليل المالي علم له معايير وقواعد وأسس، يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها واخضاعها الى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد العلاقة فيما بينها، كما يعرف على انه مجال من مجالات الادارة المالية يتمثل في مجموعة من الطرق والوسائل المستعملة من أجل الوصول الى تشخيص كامل وإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة لفترة معينة وايضا يدرس البيانات المالية والمحاسبية ويحللها ليعرض اسباب التي ادت الى ظهورها والمخاطر التي تواجهها.

وتعد إدارة المخاطر المالية من الموضوعات المهمة التي استحوذت على اهتمام الباحثين والمصرفيين على المستوى المحلي والعالمي خاصة في الآونة الأخيرة، فلا يمكن الوصول إلى الأهداف المسطرة دون مواجهة هذه المخاطر المالية، لذلك لا بد من وجود إجراءات مدروسة لإدارة هذه المخاطر والمتمثلة في التحليل المالي بهدف اختيار الاستراتيجيات الملائمة للتعامل معها من خلال ما يتوصل اليه التحليل المالي من نتائج تعطي صورة حقيقية على الوضعية المالية للمؤسسة.

إشكالية الدراسة:

ونظرا لأهمية الدور الذي يلعبه التحليل المالي في ادارة المخاطر المالية من خلال تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وبناءا على ما سبق يمكن صياغة اشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما هو دور التحليل المالي في إدارة المخاطر المالية لمؤسسة مركب لوطاية؟

ولكي يتسنى لنا السيطرة على مختلف جوانب الموضوع تطرقنا لتجزئة الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما مفهوم التحليل المالي؟ وما مفهوم إدارة المخاطر المالية
- 2- ماهي أدوات التحليل المالي التي تستخدمها مؤسسة مركب لوطاية لقياس المخاطر المالية؟
- 3- ما مدى مساهمة استخدام أدوات التحليل المالي في إدارة المخاطر المالية بمؤسسة مركب لوطاية؟

فرضيات البحث:

- 1- تستخدم مؤسسة مركب ملح لوطاية مؤشرات التوازن المالي لقياس المخاطر المالية.
- 2- يساهم استخدام مؤشرات التوازن المالي في ادارة المخاطر المالية بمؤسسة مركب الملح بوطاية.



المنهج المتبع وادوات الدراسة:

للإجابة على اشكالية البحث إثبات صحة الفرضيات المتبناة كان من الضروري اتباع المنهجين التاليين:

- 1- المنهج الوصفي: يخص الجانب النظري الذي قمنا فيه بتعريف مختلف المصطلحات، المفاهيم والتقنيات للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية المتعمقة بالموضوع والتي سوف يتم استخدامها في تطبيقنا العلمي.
- 2- المنهج التحليلي: يخص الجانب التطبيقي الذي نعمل من خلاله على إسقاط مختلف معارفنا النظرية في تحميل وتشخيص وضعية المؤسسة المالية واستخلاص النتائج التي تمكننا من تأكيد الفرضيات أو نفيها.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لموضوع "دور التحليل المالي في إدارة المخاطر المالية في المؤسسة" مبني على أسس ومبررات أهمها

- ✓ وجود صلة مباشرة بالتخصص العلمي الذي ندرسه -مالية ومحاسبة-.
- ✓ أهمية وحساسية الموضوع باعتباره المحرك الأساسي للمؤسسة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في انه يتعرض لموضوع مهم بالنسبة للمؤسسة الجزائرية، وتكمن الدراسة من خلال محاولة إبراز أهمية التحليل المالي في إدارة المخاطر المالية للمؤسسة من خلال المعلومات المالية التي توفرها لاتخاذ القرارات الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك فهو من المواضيع الضرورية للمؤسسة الاقتصادية التي لقيت وما زالت تلاقي اهتماما كبيرا في ميدان المالية والتسيير.

أهداف الدراسة:

- معرفة أهمية الاستفادة من التحليل المالي في إدارة المخاطر المالية للمؤسسة.
- التعرف على الأدوات المستخدمة والنسب في التحليل المالي والتي من شأنها أن تساهم في إدارة المخاطر المالية للمؤسسة.
- التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة موضوع الدراسة.
- الخروج بنتائج وتوصيات نأمل أن تساعد المؤسسة والباحثين في هذا المجال.

دراسات السابقة:

من بين البحوث والدراسات السابقة التي عاجلت هذا الموضوع نجد:

- بن مالك عمار: "المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء"، مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، بحيث يهدف من خلال دراسته إلى إبراز حدود المنهج التقليدي للتحليل المالي الأساسي بطابعه الكمي وإهماله لجوانب أخرى، مع توضيح الغاية من تطبيق هذا المنهج الحديث للتحليل المالي، وكانت من النتائج التي توصل إليها

أن أساليب التحليل الأساسي لا تتسم بالسهولة بل تتطلب مجهودا وتكويننا خاصا من أجل تعلمها، وحتى تطبق لابد أن يكون المحلل المالي على دراية تامة بهذا المنهج من التحليل والتقييم.

➤ كروشة فاطمة الزهراء: "استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر المؤسسات دراسة ميدانية"، جامعة جيلالي يابس، سيدي بلعباس، 2016، بحيث تهدف من خلال دراستها إلى محاولة تطوير نموذج مكون من مجموعة من النسب المالية لكل سنة من السنوات الثلاث التي تسبق التعثر باستخدام الانحدار اللوجستي بطريقة المربعات الصغرى الجزئية للتمييز بين الشركات الصناعية المتعثرة والشركات غير المتعثرة، وكانت النتائج التي توصلت إليها إمكانية تطبيق هذا النموذج الذي تم بناؤه في السنة الأولى قبل التعثر لتنبؤ الشركات الصناعية.

هيكل الدراسة:

قسمت هذه الدراسة إلى 03 فصول فصلين للجانب النظري وفصل للجانب التطبيقي حيث سنتطرق في:

الفصل الأول: نظرة عامة حول التحليل المالي وأنواعه وأهم المؤشرات التي يستعملها ويعتمد عليها.

الفصل الثاني: لقد خصص للعلاقة بين التحليل المالي والمخاطر المالية في المؤسسة من حيث النسب والمؤشرات.

الفصل الثالث: لقد خصص لدراسة الميدانية لمؤسسة موضوع الدراسة (مركب الملح لوطاية) حيث تم تقديم عام لمؤسسة وعرض لقوائمها المالية، ثم معالجة المحتوى المعلوماتي لهذه القوائم المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

الفصل الأول: أساسيات حول التحليل المالي

تمهيد:

يعد التحليل المالي من مواضيع التسيير المالي الهامة، إذ يقوم على تشخيص لحالة أو لوظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال عدة دورات، ويستعين به متخذ القرار في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وترشيد قراراتها. لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل تسلط الضوء على التحليل المالي من حيث إلقاء نظرة عامة حول التحليل المالي، ووظائفه، مصادره، أنواعه وأدواته ، لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: نظرة عامة حول التحليل المالي.

المبحث الثاني: وظائف التحليل المالي ومصادره وأنواعه وأدواته.

المبحث الأول: نظرة عامة حول التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من المواضيع التي تتناولها الدراسات الاقتصادية بالاهتمام والتحليل للضرورة التي تملها متطلبات التخطيط المالي السليم، وعادة فإن طبيعة التحليل المالي هي عبارة عن دراسة تفصيلية للبيانات والقوائم المالية لمعرفة مدلولات هذه البيانات وأساليب ظهورها وتفسير ذلك.

وستعرض في هذا المبحث إلى تعريف التحليل المالي، خصائصه، التطور التاريخي له، أسباب نشأته، أهدافه وخطوات التحليل المالي.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

يعتبر تحديد نطاق مفهوم التحليل المالي خطوة مهمة لدراسة المواضيع المتعلقة باستخداماته، وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى عدة تعاريف وإلى أهمية التحليل المالي.

الفرع الأول: تعريف التحليل المالي وأهميته

أولاً: تعريف التحليل المالي

من بين تعاريف التحليل المالي نذكر:

التعريف الأول: التحليل المالي بصورة مبسطة هو "مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل". (حي الدين، 2014، صفحة 69)

التعريف الثاني: يرى مختصون آخرون أن التحليل المالي عبارة عن "عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ قرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك تشخيص أية مشكلة موجودة مالية أو تشغيلية وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل". (الحيالي، 2014، صفحة 50)

التعريف الثالث: التحليل المالي هو عبارة عن "مرحلة دراسة وتشخيص الحالة للمؤسسة أي تحليل النشاط والمردودية والتوازن المالي وتمويل المؤسسة عن طريق تحليل المعطيات التاريخية الماضية أي دراسة تفصيلية للبيانات المالية والقيام بتقديرات وتنبؤات تخص مستقبل وعلى أساسها يتم اقتراح إجراءات لتحسين الوضعية". (مفلح، 2006، صفحة 79)

التعريف الرابع: التحليل المالي هو عبارة عن "معالجة البيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل، وهو ينطوي على استخدام البيانات والمعلومات لخلق نسب ونماذج رياضية تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة، كما يعتبر التحليل المالي مكون أساسي من المكونات القوية والمنافسة التي تساعد على فهم أفضل لمواطن القوة والضعف". (الخلايلة، 2013، صفحة 8)

ثانياً: أهمية التحليل المالي

التحليل المالي ذو أهمية قصوى لعملية التخطيط المالي للمؤسسة فهو منطلق العملية ونقطة بدايتها، وقد ازدادت أهمية التحليل المالي في الوقت الحاضر نتيجة لاستخدامه في الحكم على مدى تأثير المشروعات الاستثمارية على نمو المؤسسة وبالتالي على النمو

الاقتصادي للبلدان الموجودة بها المؤسسات. وبشكل عام فإن أهمية التحليل المالي في المنشأة تتبع من حقيقة أنه يساعد في تحقيق الأغراض التالية:

- معرفة الوضع المالي السائد في المنشأة؛
- تحديد قدرة المنشأة على الاقتراض والوفاء بالديون؛
- الوصول إلى القيمة الاستثمارية للمنشأة وجدوى الاستثمار في أسهمها؛
- توضيح الاتجاه العام لفعاليات المنشأة؛
- الحكم على مدى كفاية إدارة المنشأة. (الخلاصة، 2013، صفحة 8)
- يعتبر أحد مهام المدير المالي في المؤسسات المختلفة، ويساعده في أداء مهامه بشكل فعال؛
- ساعد التحليل المالي في تقييم المؤسسات المختلفة تقييماً شاملاً، يمكن من خلاله الحكم عليها، وبالتالي معرفة ما إذا كانت ستستمر في حياتها الاقتصادية أم أنها متعثرة وسيتم تصفيتها أو تعديل نشاطها الذي تمارسه أو غير ذلك؛
- تساعد النسب المالية والإحصائية، والمعلومات والبيانات التي تمثلها هذه النسب والاتجاهات والتغيرات في تفهمها والحكم عليها من قبل مدقق الحسابات وبالتالي يمكن اعتبار التحليل المالي أداة فعالة لزيادة فاعلية التدقيق؛
- يساعد في توقع مستقبل المؤسسات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها من ربح أو خسارة، وبالتالي معرفة الإجراءات المناسبة لملاقاة إشهار إفلاسها وإنقاذ الملاك من خسائر محتملة؛
- تستخدمه الجهات المسؤولة في البنوك التجارية عند منحها التسهيلات المصرفية لعملائها، حيث يوضح مدى قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة على التسهيلات الائتمانية المختلفة. (عياشي، 2015/2014، صفحة 33) تحليل المالي أداة من أدوات اتخاذ القرارات المصرفية لاسيما فيما يخص قرارات الإدماج والتوسع والتحديث والتجديد، ويعتبر التحليل المالي ذا أهمية من ناحية إدارية حيث يستعين به المدراء وخاصة المليون منهم لدعم التخطيط المالي بالمعلومات المالية الدقيقة وكذلك يساعدهم في وضع السياسات المالية مستقبلاً وأيضاً في وضع نظام الرقابة الفعالة وتقييم الأداء. (كروشة، 2016/2015، صفحة 37)

الفرع الثاني: خصائص التحليل المالي

- حتى يكون التحليل المالي ذو دلالة معنوية، وقصد تسهيل قراءته وفهمه من طرف جميع المستخدمين، لا بد من أن يتوافر على مجموعة من الخصائص أهمها: (رمضان، 1998، صفحة 11)
- المرونة والشمولية؛
 - السرعة في الإنجاز وكذا في إعطاء النتيجة والمعلومة الموجودة؛
 - انخفاض كل من التكلفة والجهد والوقت اللازمين لإعداده؛
 - التنبؤ بالمستقبل، الموضوعية والفعالية خاصة الدقة؛
 - هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ القرارات؛

- يشمل كافة الأنشطة عند كل المستويات الإدارية وليس فقط النشاط المالي؛
- هو نشاط مستمر في المؤسسة؛
- يميز بين كل من البيانات والمعلومات المساعدة في عملية اتخاذ القرارات؛
- لا يقتصر على بيانات مالية محدودة بل يمتد إلى ميزانية وقوائم الدخل.

المطلب الثاني: لمحة تاريخية حول التحليل المالي وأسباب نشأته

من خلال هذا المطلب سنتحدث عن لمحة تاريخية للتحليل المالي والأسباب التي أدت إلى نشأته التي نعرضها كالآتي:

الفرع الأول: تطور التحليل المالي

إن ظهور فكرة التحليل المالي تعود إلى نهاية القرن 19م، حيث استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استناداً إلى كشفها المحاسبية، إضافة إلى أن الأزمة الاقتصادية الممتدة من الفترة بين 1929-1933 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير والتحليل المالي، ففي سنة 1933 أسس في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصراف، ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي. وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون والمقرضون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة، ومع تطور الشركات ووسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية الشركات، حيث تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي. كما أن تزايد حجم العمليات وتحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن لفترة معينة أو سنة إلى تحليل ديناميكي، دراسة الحالة المالية للشركة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات، والمقارنة بين نتائجها واستنتاج تطوير سير المؤسسة المالية، وأدى تعميم التحليل المالي في الشركات إلى تطور نشاطاتها وتحقيقها قفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية. (بن مالك، 2010/2011، الصفحات 7-9)

الفرع الثاني: أسباب نشأة التحليل المالي

هناك عدة عوامل عجلت بظهور التحليل المالي كقاعدة لتحليل وتقييم أداء الشركات حيث يمكننا تلخيص هذه الأخيرة في:

أولاً- الثورة الصناعية وظهور الشركات الكبيرة: أدت الثروة الصناعية إلى ظهور عمليات الإنتاج الكبيرة، مما نتج عنه ظهور شركات عملاقة، خاصة منها شركات المساهمة، والتي يكون فيها انفصال بين الإدارة والملاك أو المساهمين، وبالتالي كان من الضرورة إيجاد وسيلة تمكن المستثمرين من متابعة نتائج الشركات التي يستثمرون فيها أموالها.

ثانياً- التدخل الحكومي في كيفية إعداد القوائم المالية: رغبة من الحكومات في توفير قدر من الأمان للمستثمرين، قامت بوضع القوانين أو التشريعات التي تقضي بضرورة أن تقوم المنظمات بتبويب قوائمها المالية بشكل يسمح للمساهمين والأطراف الخارجية الأخرى بالتعرف على نتائج الشركة.

ثالثاً- الكساد الكبير: ساد الولايات المتحدة في فترة الثلاثينات من القرن المنصرم، والذي عجل بالبحث عن أداة تراقب وتتنبأ بالمستقبل المالي للشركات.

رابعاً- ظهور الائتمان كمصدر للتمويل: حيث أن شركات التمويل والبنوك المقرضة تتم بشكل أساسي بعملية اتخاذ قرار التمويل من عدمه، بناء على المؤشرات التي تعطيها نتائج التحليل المالي.

خامساً- ظهور البورصات الخاصة بالأوراق المالية: إن قوانين البورصة تقتضي بضرورة أن تقوم الشركات التي تطرح أسهمها للاكتتاب أن تعرض وبشكل مفصل قوائمها المالية حتى يمكن للمستثمرين من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا حيث أظهر المصرفيون والمقرضون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة، ومع تطور الشركات ووسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية الشركات، حيث تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي. (بن مالك، 2011/2010، الصفحات 7-9)

المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي وخطواته

للتحليل المالي عدة خطوات يسلكها المحلل المالي للوصول إلى أهدافه ولهذا سنقدم في هذا المطلب خطوات وأهداف التحليل المالي وهي كالآتي:

الفرع الأول: أهداف التحليل المالي

يسعى المؤسسات من خلال التحليل المالي تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

أولاً- يهدف التحليل المالي إلى تفسير القوائم المالية المنشورة وتحليلها بغرض اتخاذ القرارات المستقبلية، بحيث يتم تحليل كل من قائمة الميزانية، قائمة حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية، مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية بالمؤسسة.

ثانياً- متابعة العملاء تحليل مخاطر تعثر العملاء، سياسات تحصيل الديون، نماذج التحليل المالي لمتابعة تعثر الديون.

ثالثاً- تحليل الجدارة الائتمانية وقرارات الائتمان. استخدام تحليل معدل العائد ونموذج الائتمان في التنبؤ.

رابعاً- التنبؤ بالنجاح أو الفشل المالي، وتحليل السيولة والعسر المالي، تحليل تقلص الربحية وتدهور مستوى النشاط، وتحليل هيكل التمويل، والتنبؤ بالأرباح والمبيعات المستقبلية، وتقييم البدائل الاستثمارية.

خامساً- يهدف التحليل المالي إلى دراسة وتقييم الجدوى الاقتصادية والتخطيط المستقبلي لإقامة المشاريع، وتقييم الأداء بعد قيام المشاريع.

سادساً- معرفة المركز المالي للمؤسسة وتحديد ملائمتها المالية.

سابعاً- تقييم صلاحية السياسة المالية والتشغيلية للمؤسسة.

ثامناً- معرفة مكانة المؤسسة داخل قطاعها، ومن ثم تقييم قدرتها على الاستمرارية والنمو. (شوف، 2014، صفحة 38).

الفرع الثاني: خطوات التحليل المالي

يعتمد المحلل المالي في عملية التحليل على جملة خطوات متتابعة تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل، وهي تبدأ بتحديد غرض التحليل، وجمع البيانات الضرورية المتعلقة بموضوع التحليل، ثم اختيار أدوات التحليل المناسبة التي بواسطتها يستطيع المحلل الوصول إلى نتائج معينة تتعلق بموضوع التحليل المالي، تساعده في وضع التصورات المطلوبة من خلال تفسير النتائج المتحققة.

بصفة عامة فإن خطوات التحليل المالي هي:

أولاً: تحديد الغاية أو الهدف من التحليل، مثل تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية، أو التحليل لغرض تقييم الأداء النهائي، أو تحليل إنتاجية العمل... الخ.

ثانياً: جمع البيانات المرتبطة بشكل مباشر بالهدف من التحليل، فإذا كان الهدف هو تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية، فالأمر يتطلب معرفة الأصول المتداولة وأنواعها المختلفة لفترة معينة، ومن ثم تحديد الالتزامات الجارية لنفس الفترة، أما إذا كان هدف التحليل لأغراض تقييم الأداء النهائي، فإن البيانات المطلوبة تتعلق بالمصروفات والإيرادات لفترة معينة وتحديد المؤشرات الرئيسية التي تلعب دوراً حاسماً في أداء المشروع مثل المبيعات والإنتاج.

ثالثاً: تحديد أداة وأدوات التحليل المناسبة التي يطبقها المحلل للوصول إلى أفضل النتائج وأسرع وقت، وهذه الخطوة تعتمد بالدرجة الأولى على المستوى الفني والعلمي للكادر الذي يقوم بعملية التحليل، ومقدار دراية الشخص أو فريق التحليل بالأساليب المختلفة لعملية التحليل.

رابعاً: تشغيل البيانات ذات الصلة بغاية التحليل بالاعتماد على الأدوات المستخدمة للوصول إلى بعض المؤشرات المرتبطة بغرض التحليل.

خامساً: تحليل المؤشرات التي تم التوصل إليها لمعرفة اتجاهها المستقبلي.

سادساً: كتابة الاستنتاجات والتوصيات النهائية.

المبحث الثاني: وظائف التحليل المالي ومصادره وأنواعه وأدواته

التحليل المالي يعد موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، فخصصنا هذا المبحث لدراسة أهم الوظائف التي يعتمد عليها المحلل المالي ومصادر وأنواع وأدوات التحليل المالي.

المطلب الأول: وظائف التحليل المالي ومصادره

من خلال هذا المطلب سنحاول التعرف على وظائف التحليل المالي ومصادر المعلومات اللازمة لعملية التحليل المالي وهي

كالآتي:

الفرع الأول: وظائف التحليل المالي

هناك عدة وظائف تتركز في مجملها حول:

أولاً- توجيه المستثمرين لاتخاذ القرار: وهي توجيه متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربحية والفائدة، بغرض تحقيق هدفها، بالإضافة إلى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعدم الاستقرار من القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي.

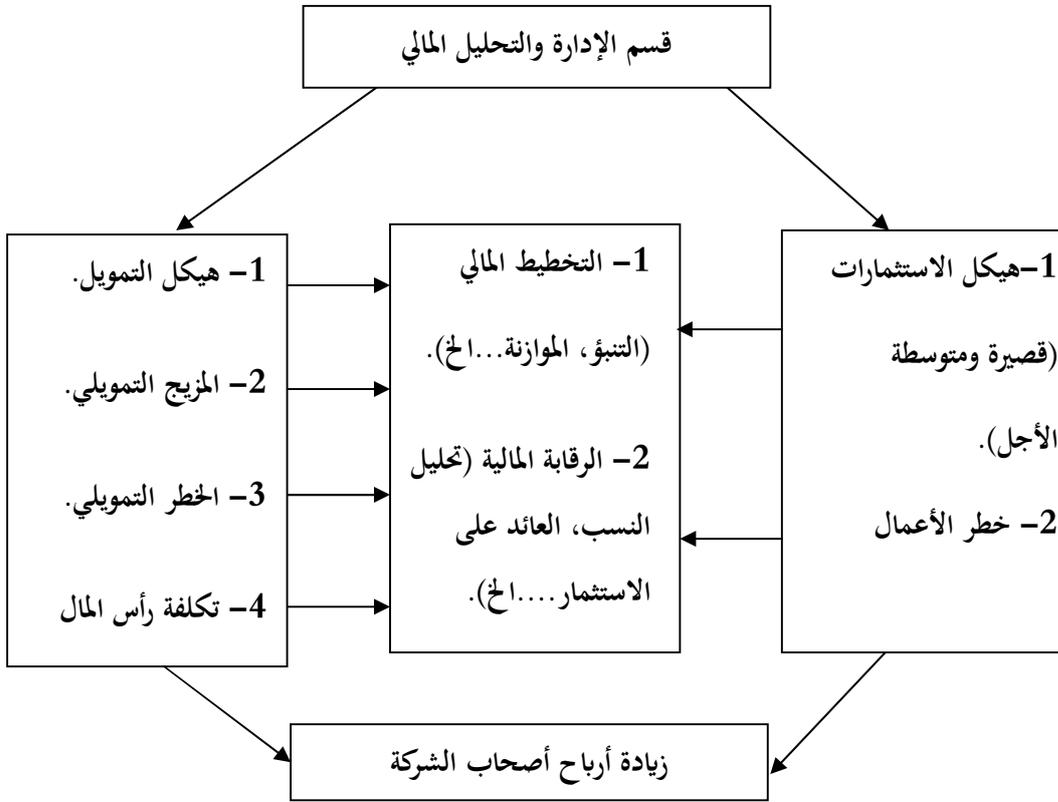
ثانياً- اتخاذ قرار الاستثمار: وذلك عن طريق إبراز مزايا وحدود عملية الاستثمار المرتقب إنجازها.

ثالثاً- اتخاذ قرار التمويل: حيث تمكن مجلس الإدارة من البحث على فرص تمويل أفضل.

رابعاً- اتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية: من أجل توجيه ورقابة مختلف العمليات المالي.

ويمكن تلخيص وظائف التحليل المالي في الشكل التالي:

الشكل 01: وظائف التحليل المالي



المصدر: (بن مالك، 2011/2010، صفحة 12)

من خلال المخطط الشكل رقم (01) يمكن القول بأنه لكي يتمكن المحلل المالي من تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة ألا وهو تعظيم ثروات أصحاب المؤسسة عليه القيام بالوظائف التالية:

- التحليل والتخطيط المالي: وذلك من خلال تحليل البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات والمصاريف التي تخص المشروع في المستقبل.
- تحديد هيكل أصول المشروع: من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة والطويلة الأجل، وكذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة.
- تحديد الهيكل المالي للمشروع: إذ يجب تحديد المزيح الأمثل والأكثر ملائمة من التمويل قصير وطويل الأجل، كذلك تحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض. (بن خريص، 2019/2018، الصفحات 08-09)

الفرع الثاني: مصادر المعلومات اللازمة لعملية التحليل المالي

إن التحليل المالي الجيد هو الذي يبدأ بفهم المحلل لهدفه لأن هذا الفهم يمكن المحلل من تركيز جهوده مباشرة على النقاط التي يحتاج إلى استيضاحها وفي ذلك توفير للوقت والجهد.

وبشكل عام يمكن حصر مصادر تلك المعلومات فيما يلي: (كروشة، 2016/2015، الصفحات 37-38)

أولاً: المعلومات والبيانات الأساسية: وتشمل ما يلي:

- الميزانية العمومية.
- قائمة الدخل.
- قائمة التدفقات النقدية.
- الإيضاحات المرفقة بتلك البيانات.

ثانياً: المعلومات والبيانات الإضافية

إن القوائم المالية ليست كافية لإعطاء صورة كاملة عن حال المشروع مما يترتب عليه حاجة المحلل إلى مجموعة من البيانات الإضافية والتي تمكنه من استكمال هذه الصورة سعياً وراء تفسير دقيق وواضح لنتائج عملية التحليل المالي، وتشمل البيانات الإضافية ما يلي:

- تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.
- المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة؛
- الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية؛
- بيانات عن بعض الأحداث التي حدثت بعد تاريخ إعداد الميزانية؛
- بيانات عن المؤثرات الخارجية على المشروع.

المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي

من المعروف عموماً أن هناك عدة أنواع للتحليل المالي ولهذا سنتعرف على أهم هذه الأنواع وهي كالتالي:

الفرع الأول: التحليل الرأسي (العمودي)

وينطوي على دراسة العلاقات الكلية من بنود القائمة المالية المختلفة في تاريخ معين، وهو تحليل يتصف بالسكون والثبات، ويساعد على تقييم إدارة المنشأة في تلك الفترة واكتشاف نواحي الضعف والقوة ولكنه يظل بحاجة لأن يدعم بالتحليل الأفقي وباستخراج المركز النسبي، ويتم القيام به في العادة عن طريق النسب، أي نسبة بند من بنود الميزانية إلى بند آخر كما سيتم بيانه في الوحدات اللاحقة.

الفرع الثاني: التحليل الأفقي (المقارن)

وينطوي على دراسة سلوك كل بند من بنود القائمة المالية بمرور الزمن، أي تتبع حركة هذا البند زيادة أو نقصاناً بمرور الزمن. وهكذا فإن هذا النوع من التحليلي ديناميكي لأنه يبين التغيرات التي حدثت، ويسمى بعض الكتاب هذا النوع من التحليل قياساً بالزمن، وكذلك يمكن القيام بهذا النوع من التحليل في حالة النسب المالية حيث يمكن مقارنة نسبة ما يمثلها المعدة عن فترة زمنية أخرى مما يتيح تتبع حركة هذه النسبة عبر الزمن ويساعد على اتخاذ القرارات المناسبة، ولا شك أن هذا الأسلوب ذو فائدة أكبر من مجرد الاقتصار على النسب الخاصة بفترة زمنية واحدة.

ويساعد التحليل الأفقي على:

- اكتشاف سلوك النسبة أو أي بند من بنود أي قائمة مالية موضوع الدراسة عبر الزمن.

- تقييم إنجازات المنشأة ونشاطها في ضوء هذا السلوك ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغيير إلى جذورها. (الخلايلة، التحليل والتخطيط المالي، 2013، الصفحات 20-21)

المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي

هناك أدوات عديدة تستخدم عادة في مجال تحليل القوائم المالية، ومن بين هذه الأدوات هنالك التقليدية تتمثل مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية. والأدوات الحديثة المتمثلة في الأساليب الإحصائية والرياضية، ويمكن تلخيص هذه الأدوات فيما يلي:

الفرع الأول: أدوات التحليل المالي التقليدية

أولاً: مؤشرات التوازن المالي

وتشمل مؤشرات التوازن المالي العناصر التالية:

1- رأس المال العامل:

يعتبر رأسه المالي من أهم مؤشرات التوازن المالي، إذ أنه ينشأ من التوازن المالي الأدنى، ويوفر للمنشأة هامش أمان يسمح لها بمواجهة مشاكل عديدة، من بينهما صعوبة السيولة وإيجاد السير المالي الناتج عن تقارب الزمن الممكن حدوثه، ومن خلاله تستطيع المؤسسة التحكم فيه أو التنبؤ به، وهذا ناتج عن دوران قيم الاستغلال، ورأس المال العامل أصناف:

1-1 رأس المال الخاص؛

2-1 رأس المال العامل الإجمالي؛

3-1 رأس المال العامل الاجنبي؛

2- احتياجات رأس المال العامل الدائن؛

3- الخزينة. (لطرش، 2001، صفحة 148).

ثانياً: النسب المالية

تعرف النسب المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها، كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين متتاليتين، ومن أهم هذه النسب:

أ- نسب السيولة:

نسب السيولة هي النسب التي تقيس العناصر السائلة والعناصر الأقرب إلى السيولة من أجل معرفة أن المشروع لا يعاني من عسر مالي في مجال سداد التزاماته وأهم هذه النسب كالاتي (محي الدين، تحليل ومناقشة الميزانيات، 2014، صفحة 83):

1-نسبة السيولة السريعة: تعتمد هذه النسبة على الأصول سريعة التحول إلى نقدية لقياس درجة السيولة التي تتمتع بها

المؤسسة.

2- نسبة السيولة الجاهزة: تعتبر نسبة السيولة الجاهزة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة حيث تبين

هذه النسبة مدى القدرة على تسديد كل ديونها الجارية بالاعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى

قيمة غير جاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزون إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم الغير جاهزة إلى سيولة أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق .

3-نسبة السيولة العامة: تقيس هذه النسبة مدى كفاية الأصول الجارية المتوقع تحويلها على نقدية في فترة زمنية قصيرة لتغطية مطالبات الدائنين القصيرة الأجل.

ب-نسب النشاط:

تستخدم هذه النسب لتقييم نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول، ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول، وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات، وكذا أكبر ربح ممكن، وفيما يلي أهم النسب.

1-معدل دوران مجموع الأصول:

تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدم في خلقها داخل المؤسسة، وتساعد دراسة هذه النسبة أو هذا المعدل. ومتابعة تطوره من الإجابة على سؤال مهم مفاده هل أن مجموع الاستثمار في الأصول يبدو معقولاً قياسياً بمستوى النشاط التشغيلي للمؤسسة ممثلاً للمبيعات.

2-معدل دوران الأصول غير الجارية:

يشير هذا المعدل إلى مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال واستخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات.

3-معدل دوران الأصول الجارية:

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد المبيعات.

4-فترة التحصيل:

يقصد بفترة التحصيل تلك الفترة الممتدة من تاريخ البيع بالأجل إلى تاريخ تحصيل قيمة هذه المبيعات. (أكلي، 2009، الصفحات 50-52-)

5- فترة الدفع:

يقصد بفترة الدفع الممتدة من تاريخ الشراء بالأجل إلى تاريخ تسديد تلك الحسابات . (أندراس، صفحة 98).

ت-نسب التمويل:

تقيس نسبة التمويل درجة الاعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها، ويكتب المدى الذي تنصب إليه المؤسسة في الاقتراض أهمية خاصة من جوانب عديدة أهمها التأثير على كل من العائد والخطر، إذ أن التمويل باستخدام الاقتراض قد يؤدي إلى زيادة ربحية المؤسسة مقارنة بالتمويل عن طريق أموال ملكية، حيث يسمح بخضم فوائد القروض من وعاء الضريبة على الدخل، غير أنه من ناحية أخرى ثمة مخاطر تكشف تزايد الاعتماد على القروض في تمويل أنشطة المؤسسة تتمثل في احتمال عدم قدرة المؤسسة على تسديد القروض وفوائدها، الأمر الذي قد يؤدي إلى إفلاس المؤسسة، ومن بين نسب التمويل التي يعتمد عليها المحلل المالي نذكر:

1- نسبة التمويل الخارجي.

2- نسبة التمويل الدائم .

3- نسبة التمويل الخاص.

ج- نسب المردودية:

تعبّر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية. وتتمثل مؤشرات المردودية في النسب التالية:

1- نسبة مردودية الأموال الخاصة.

2- نسبة مردودية النشاط.

د- نسبة الربحية:

الربحية هي هدف أساسي للمؤسسة، وهي أداة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها أي الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أفضل عائد وتحقيق هذا الهدف يتم من خلال قرار الاستثمار والمتعلق بكيفية استخدام المؤسسة للموارد المتاحة لها، وقرار التمويل المتعلق بكيفية اختيار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمؤسسة، تعتبر الربحية مصطلح نسبي يعبر عن العلاقة النسبية التي تربط الأرباح برقم الأعمال في المؤسسة الاقتصادية.

هـ- تحليل النتائج:

من خلال حساب النتائج التالية:

1- هامش الإجمالي (عقل، 2000، الصفحات 30-32)

2- القيمة المضافة:

3- نتيجة السنة المالية الإجمالية الصافية. (نور و إسماعيل، 2005، الصفحات 45-47)

الفرع الثاني: أدوات التحليل المالي الحديثة

أولاً: الأساليب الإحصائية

والتي تعتمد على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة من البيانات والعديد من السنوات، بحيث يستعمل في التحليل المالي المقارنة الأفقية باستخدام السلاسل الزمنية وذلك بحساب العلاقة بين المؤشرات لفترة زمنية يستحسن أن لا تتجاوز الخمس سنوات لضمان الدقة في التحليل.

يمكن استعمال هذا الأسلوب لتحليل الربحية، تحليل المصاريف، وتحليل معدلات النشاط وغيرها من المجالات. كما لا يمكن الاعتماد على هذا الأسلوب إلا إذا توفرت بيانات لمجموعة سنوات.

ثانياً: الأساليب الرياضية

تستعمل لتحليل العلاقة بين الظواهر والمؤشرات المالية مثل العلاقة بين الأرباح والمصاريف أو العلاقة بين المبيعات والعمال وغيرها من العلاقات وهذا على حسب الأهداف.

وتوجد عدة طرائق رياضية مستعملة في هذا المجال مثل البرامج المتغيرة، وطريقة البرامج الخطية وغيرها، لهذا يجب على المحلل المالي أن يكون ملماً بهذه الطرائق والأساليب حتى يمكن الاستفادة منها في التحليل المالي، وعندما لا يمكن الاستفادة من الطرائق التقليدية بشكل مفيد في التحليل المالي، يمكن استعمال الأساليب الرياضية التالية:

1- طريقة الارتباط والانحدار:

تستخدم هذه الطريقة لتحديد العلاقة بين ظاهرتين أو أكثر، من خلال معادلة الانحدار التالية:

$$Y = f(x)$$

بحيث تمثل Y الظاهرة الأولى و X الظاهرة الثانية.

2- طريقة البرامج الخطية:

تعتمد هذه الطريقة على حل المعادلات الخطية عندما تكون العلاقة بين ظاهرتين أو جملة من الظواهر كما تستخدم في دراسة القيم المتغيرة الثنائية، وحل المشاكل الاقتصادية باستخدام البرامج الخطية، نعتمد على استعمال المعادلة التالية:

$$Y = ax + b$$

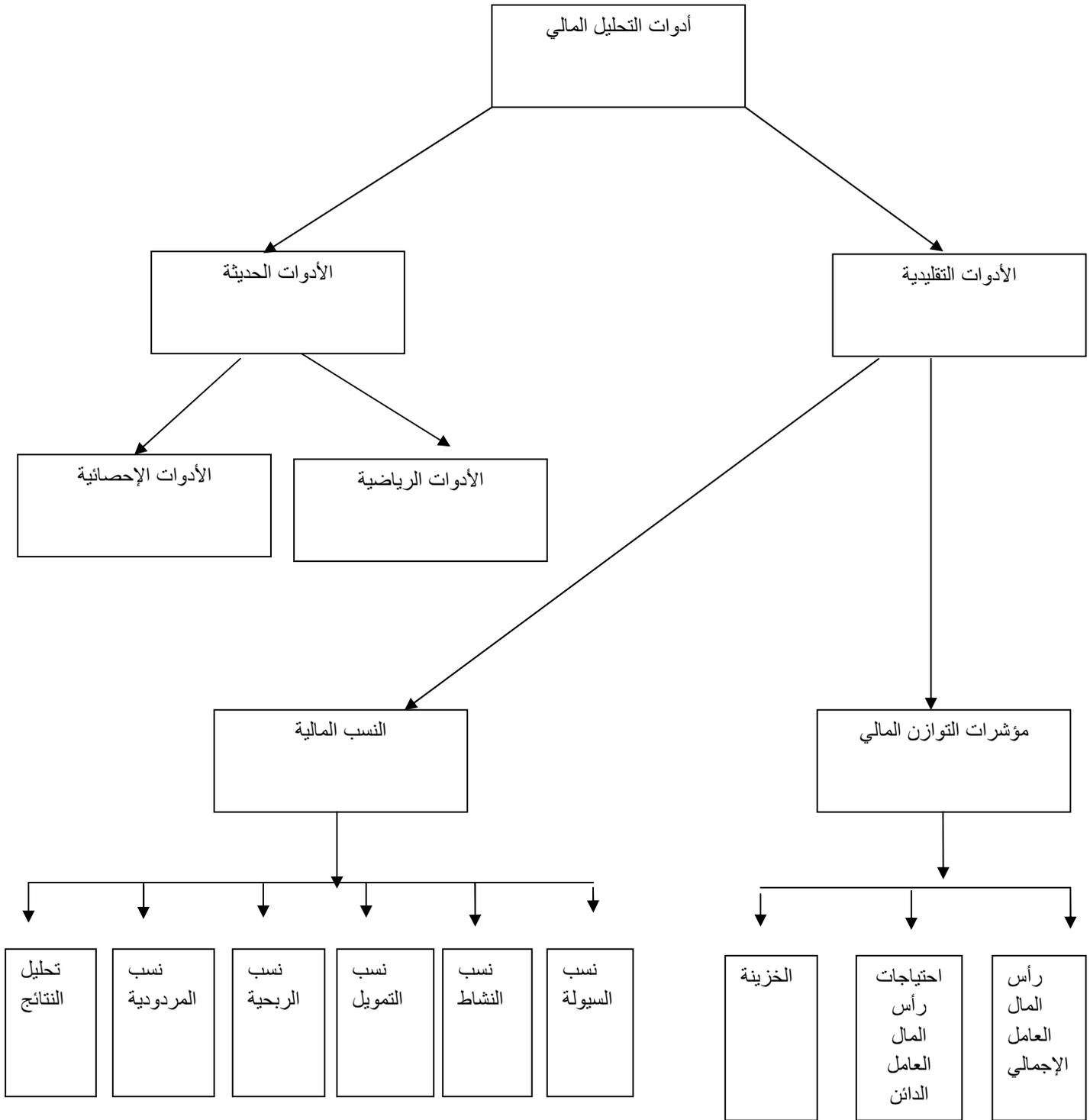
3- طريقة المصفوفات الخطية:

تستخدم عموماً في حل المشاكل الاقتصادية المعقدة ذات الاحتمالات المتعددة، وتستعمل عادة من طرف المؤسسات الإنتاجية

الكبرى. (الحياي و وليد، 2014، الصفحات 231-232)

ويمكن تلخيص أدوات التحليل المالي التقليدية والحديثة من خلال المخطط التالي:

الشكل رقم(02): أدوات التحليل المالي الحديثة والتقليدية



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة

خلاصة الفصل الأول:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى موضوع التحليل المالي، حيث يعتبر التحليل المالي عملية فحص القوائم المالية وذلك باستخدام مختلف الأساليب والأدوات المالية ومن أهم هذه الأدوات هي مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية التي تعتمد عليها المؤسسة من أجل تقييم أداؤها المالي، وهو ما يتطلب إلى ضرورة دراسة البيانات المالية للمؤسسة من خلال التحليل المالي لها بهدف تشخيص الوضعية المالية لها خلال فترات معينة، والتعرف على قدرة المؤسسة في تمويل استثماراتها من خلال تحقيق توازنها المالي.

الفصل الثاني : العلاقة بين التحليل المالي و ادارة

المخاطر المالية

تمهيد:

لا تخلو أي مؤسسة من المخاطر المالية باختلاف أنواعها، لذلك وجب عليها أخذ الحيطة والحذر، ولا يكون هدفها هو تحقيق الربح والنمو فقط، لأن تجاهل المخاطر يمكن أن يهدد المؤسسة بالفشل و يهدد أيضا سمعتها، ومن هنا نجد أن إدارة المخاطر المالية لها دور أساسي في المؤسسات، وهي مجموعة من الإجراءات التي تتبعها بشكل منظم للحد من المخاطر ومواجهتها .

ولذلك سنحاول تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول : إدارة المخاطر المالية

المبحث الثاني : استخدام أساليب التحليل المالي لإدارة المخاطر المالية

المبحث الأول: الإطار النظري لإدارة المخاطر المالية

تتناول إدارة المخاطر المالية العلاقة بين العائد المطلوب على الاستثمار وبين المخاطر التي تصاحب هذا الاستثمار، وذلك بقصد توظيف هذه العلاقة بما يؤدي إلى تعظيم قيمة ذلك الاستثمار من وجهة نظر أصحابه .

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر المالية و نشأتها

سنتناول من خلال هذا المطلب التطرق لأهم تعريفات إدارة المخاطر المالية ونشأتها وهي كالتالي:

الفرع الأول: مفهوم المخاطر المالية

أولا-الخطر:

تعرف كلمة خطر على أنها إمكانية حدوث شيء خطير أو غير مرغوب فيه، وهي في نفس الوقت الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مأمولة. (خوميحة، 2021-2022، صفحة 02)

التعريف الأول: "الخسارة المالية المحتملة أو الخسارة المعنوية التي يمكن قياسها نتيجة لوقوع حادث معين مع الأخذ في الاعتبار جميع العوامل المساعدة لوقوع الخسارة." (اسامة عزمي و شقيري، 2010، صفحة 22)

التعريف الثاني: "هو ظرف أو وضع في العالم الواقعي يوجد فيه تعرض لوضع معاكس وبشكل أكثر دقة ويقصد بالخطر : الحالة التي يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة أو المتوقعة أو الملائمة." (حماد، ادارة المخاطر، 2003، صفحة 16)

ثانيا: المخاطر المالية

من بين تعاريف المخاطر المالية نذكر:

"ذلك الخطر الذي يتعرض له جملة الأسهم العادية ، لإضافة إلى خطر الأعمال وينشأ هذا الخطر أساسا من جراء اعتماد المؤسسة على مصادر تمويل أخرى، تدفع عنها تكاليف ثابتة وتقصد بها القروض والأسهم الممتازة." (درويش، 2018/2019، صفحة 34)

ويمكن تعريف المخاطر المالية على أنها "احتمال تحمل المؤسسة لخسائر مباشرة أو غير مباشرة نتيجة لفشلها في تحقيق عائد مناسب على أنشطتها الاستثمارية أو الاستغلالية، وتعد من أهم المخاطر التي من الممكن أن تواجه المؤسسة نظرا لارتباط بتقي المخاطر بما" (بوهالي، 2018، صفحة 416)

الفرع الثاني : مفهوم إدارة المخاطر المالية ونشأتها

أولاً: مفهوم إدارة المخاطر المالية

بشكل عام ، يمكن توضيح ما يعنيه مصطلح إدارة المخاطر المالية Financial risk management من خلال مراجعة بعض التعريفات، كما يلي:

تعرف على أنها "عملية تتناول عدم اليقين الناتج من الأسواق المالية وتتضمن تقدير المخاطر المالية التي تواجه منظمة ووضع استراتيجيات إدارة متفقة مع أولويات والسياسات الداخلية". (أ.هورشر، 2008، صفحة 21)

وكما تعرف إدارة المخاطر " أنها تلك العملية التي تصون تقي الأصول ودخول الأفراد والمنشآت ". (البرغثي، 2007، صفحة 5)

ويرى Cummins, JD, et al, 1998 " أن مفهوم إدارة المخاطر المالية يشير إلى تلك القرارات التي تستهدف تغيير شكل العلاقات الخاصة بالعائد والخطر المرتبطين بالتدفقات النقدية المستقبلية. (فرج، 2016، صفحة 48)

ويشير Penny, C., 1999 إلى أن "إدارة المخاطر المالية أصبحت تمثل مجالا متخصصا يتضمن المقاييس والإجراءات التي تربط بين كل من العائد والخطر المرتبط به. ويؤكد أن الخطر في حد ذاته لا يمكن تخفيضه بالعمليات الحسابية ، وان المعلومات وبعد النظر تمثل عناصر جوهرية ذات أهمية بالغة في عملية إدارة المخاطر المالية". (فرج، 2016، صفحة 48)

ويعرف Penny إدارة المخاطر المالية على أنها " استخدام أساليب التحليل المالي وكذلك الأدوات المالية المختلفة من اجل السيطرة على مخاطر معينة وتدنية آثارها غير المرغوبة على المنشأة ". ويرى أنه يمكن تسمية هذه العملية إدارة الخسائر المحتملة "Exposure management". (فرج، 2016، صفحة 48)

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن:

إدارة المخاطر المالية هي المنهج أو المدخل العلمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة والغرض الأساسي لإدارة المخاطر المالية بالمؤسسة يتمثل في تمكين المؤسسة من التطور وتحقيق أهدافها بشكل أكثر فعالية وكفاءة .

ثانياً: نشأة إدارة المخاطر

نشأة إدارة المخاطر كمصطلح في أوائل الخمسينيات في القطاع المالي، وكان ذلك في منشورات هارفارد بيزنس ريفيو عام 1956 ، حيث حث في ذلك الوقت على فكرة ثورية، وهي على أن هناك شخصا مسؤولا عن إدارة المخاطر البحتة داخل المؤسسة ومع مواكبة التغيرات في الاستثمار الرأسمالي في الصناعات الأخرى ، تم عقد مشرو التأمين ملتقى غير رسمي بوسطون عام 1929 للمناقشة للاهتمامات المشتركة ، وخصص لهم قسم من طرف الرابطة الامريكية سنة 1931 تابع لها ، وفي عام 1932 تم تنظيم مشرو التأمين في نيويورك ليصبح معهد أبحاث المخاطرة ، وفي سنة 1950 تم إنشاء رابطة ثم تحولت إلى الجمعية الأمريكية لإدارة التأمين .

إن إدارة المخاطر مستمدة جذورها من إدارة التأمين ، إلا أن إدارة المخاطر في الواقع ظهرت بحدوث تحول في الفلسفة ، مما أدى إلى حدوث تغيير في الاتجاهات نحو التأمين ، وبالنسبة لمدير التأمين يعتبر التأمين دائما المدخل المعياري للتعامل مع المخاطر ، وكان ينظر إليه على أساس قاعدة مقبولة أو منهج قياسي للتعامل مع المخاطر ، أما الاحتفاظ كان ينظر إليه على أساس أنه الاستثناء لهذه القاعدة ، وكانت هذه الأخيرة تنتظر مبادئ علم الإدارة .

حيث قام معهد التأمين الأمريكي بوضع برنامج تعليمي في إدارة المخاطر يتضمن سلسلة من الامتحانات حيث يتحصل الناجحون على دبلوم في هذه الأخيرة، وتغيير المنهج الدراسي سنة 1973 لهذا البرنامج ويطلق على هذا الناجح اسم زميل إدارة المخاطر.

إن المفاهيم التي تم تطبيقها في المدارس الأكاديمية والشركات من خلال اندماج وتنسيق بين النظرية المالية وتطبيقات الهندسة في البرامج العسكرية والقضائية. (حماد، 2003، صفحة 8)

المطلب الثاني : أنواع المخاطر المالية ومراحل إدارتها

تعددت المخاطر المالية التي تواجهها المؤسسة، حيث تم تصنيفها حسب معايير متفق عليها عند أغلبية الكتاب، كما تتطلب إدارة المخاطر عدة مراحل مترابطة ومتناسقة ، لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق أنواع المخاطر المالية و مراحل ادارتها من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: أنواع المخاطر المالية

تصنف المخاطر المالية إلى ثلاثة أقسام أساسية وهي: (سليمان، 2016/2015، الصفحات 44-45)

أولاً: مخاطر الائتمان

وتنشأ من جميع الأنشطة التي تعتمد على الطرف المقابل (العميل) وعدم الوفاء بالتزاماته في موعدها. وتعرف مخاطر الائتمان بأنها: " الخسائر الناتجة عن نكوص أحد الأطراف عن الوفاء بالتزاماته الناشئة عن أحد عقود المشتقات".
هناك مصدرين أساسيين لمخاطر الائتمان، تقصير من جانب أي طرف في العقد المالي، والتغيير في القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (التي تنتج عن التغيرات في ظروف السوق المالية، والتغيرات في البيئة الاقتصادية...).

ثانياً: مخاطر السيولة

والسيولة تعني تسهيل أو تصفية الاستثمارات أو جزء منه وتوجيهه ليكون سيولة نقدية. وكثير من الأشخاص لا ينتبه لهذا العامل الهام وذلك عند اختيارهم استثمارات معينة تتطلب مددا زمنية تتراوح بين القصيرة الى طويلة الأجل حتى يمكن جني ثمار هذا الاستثمار .

إن ما نقصده بمخاطر السيولة هو تضائل الربح أو انعدامه عند الرغبة الطارئة للمستثمرين في تسهيل استثماراتهم فجأة نظراً لظروف معينة.

إذن فمخاطر السيولة مرتبطة باحتمال تواجد أن تواجه المؤسسة مصاعب في توفير الأموال القابلة للالتزاماتها المستحقة وتظهر هذه المخاطر عندما لا تستطيع المؤسسة تلبية الالتزامات الخاصة بمدفوعاتها في مواعيدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة أي تتمثل في عجز المؤسسة عن تدبير الأموال اللازمة بتكلفة عادية.

ثالثاً: مخاطر السوق

وهي درجات التغير التي تحدث على أسعار الفائدة، أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار بيع الأسهم، والتي يمكن أن تؤثر سلباً على أرباح المؤسسة وعوائدها. والمكون الرئيسي لمخاطر السوق هي مخاطر أسعار الفائدة. وتنشأ أسعار الفائدة من اختلافات بين توقيت التغيرات في أسعار الأصول وتوقيت التدفقات النقدية، أما مخاطر الأسعار ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمخاطر أسعار الفائدة، وهو خطر على الأرباح الناجمة عن التغيرات في قيمة الأدوات المالية، وبذلك من أهم أنواع مخاطر السوق:

أ- مخاطر أسعار الفائدة: وتعرف بمخاطر تراجع الإيرادات نتيجة لتحركات أسعار الفائدة، وتولد معظم بنود الميزانية الختامية إيرادات وتكاليف يتم ربطها بأسعار الفائدة بواسطة مؤشر، وحيث أن أسعار الفائدة غير مستقرة لذلك فإن الإيرادات تكون غير مستقرة أيضاً. وأي شخص يسلف أو يقترض يكون معرضاً لمخاطر أسعار الفائدة فالمقرض الذي يكسب سعراً يكون معرضاً لمخاطر أن تهبط الإيرادات بمحوط أسعار الفائدة والمقترض الذي يدفع فائدة متغيرة يتكبد تكاليف أعلى عندما ترتفع أسعار الفائدة، وكلا الموقفين فيه مخاطرة فهما يولدان إيرادات وتكاليف مرتبطة بالأسعار السوقية بواسطة مؤشر معين، أما الجانب الآخر للعملية فهو أنهما يتيحان فرصاً للكسب أيضاً.

ب- مخاطر أسعار الصرف: وترتبط مخاطر العملات مع وجود اختلافات في أسواق العملة وأسعار الصرف، وعلى الأرجح فالعملة ليست محفوظة بالمخاطر بسبب انخفاض قيمتها، فلو كان من اليقين انخفاض قيمتها وبالرغم من عدم التأكد من وقتها فلن يكون هناك أي خطر على الإطلاق.

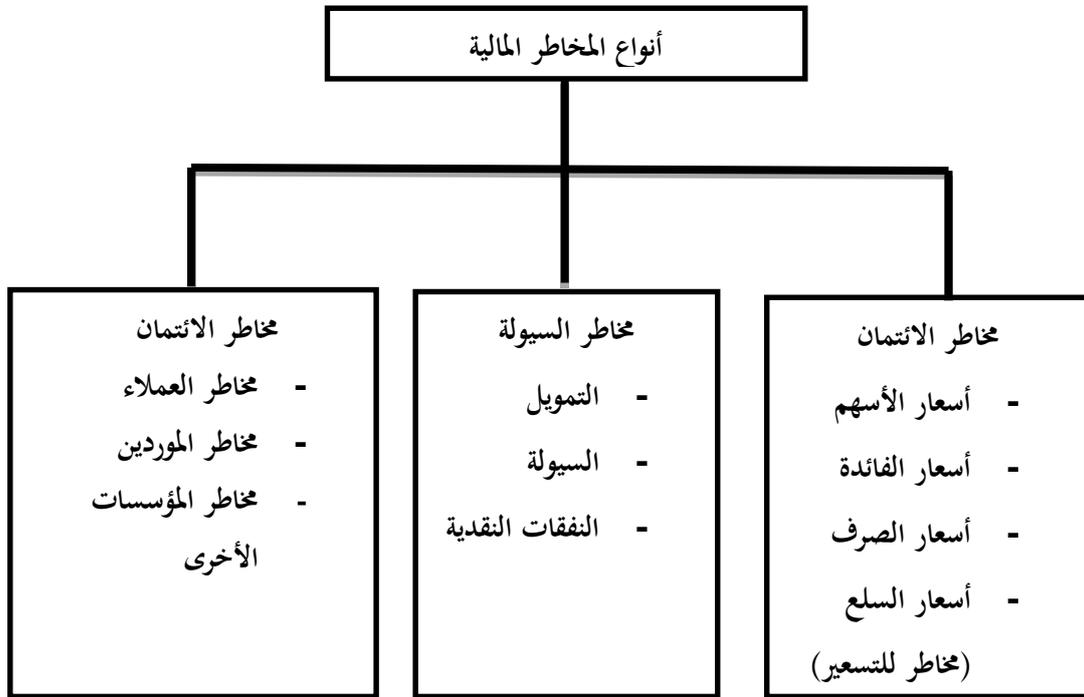
وبالتالي فالمخاطر المرتبطة بالعملة تكون بسبب عشوائية تغيرها. وترتبط عادة مخاطر العملة مع تغيرات الاقتصاد الكلي (مثل العجز التجاري، والاستقرار السياسي، والسياسة المالية والنقدية، وفروق أسعار الفائدة والتضخم....)

ت- مخاطر أسعار السلع: وهذه الحركة تنشأ عن حركة التغير التي تطرأ على السلع عموماً، فقد يلتزم المستثمر إنتاج سلعة بتكلفة معينة، لكنه في ساعة تصريفها يحدث انخفاض في سعر هذه البضاعة، الأمر الذي يعني انخفاض العائد المتوقع من هذه السلع، أو حدوث خسائر غير متوقعة وهذه الخسائر قد تكون محتملة وقد تكون غير ذلك، ولا تقتصر مخاطر السلع على المخاطر التي سببها تقلب أسعار السلع في الأسواق، بل من مسبباتها تأخر تصريف البضاعة، أو تلفها، أو ارتفاع التكلفة بسبب الحاجة إلى المخازن.

ث- مخاطر أسعار الأسهم: وهذه المخاطر كمثيلاتها من مخاطر السوق تنشأ عن التغير في أسعار الأسهم ارتفاعاً وانخفاضاً وهذا التغير بطبيعة الحال محكوم بأسباب مختلفة منها رغبات الناس، والأزمات الاقتصادية كما هي الحال اليوم، وهذه الأزمات قد تشمل دولة معينة أو دولاً مختلفة وعادة لا يجذب المستثمرون المجازفة والتعرض للمخاطر وعلى هذا الأساس فهم دائماً يبحثون عن الاستثمارات التي تحقق لهم أعلى الفوائد بأقل قدر ممكن من المخاطر، وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من المستثمرين تقع ضمن هذه الفئة، إلا أن البعض منهم يجازف بالمخاطر ليضعاف عوائده.

وعليه يمكن تلخيص أنواع المخاطر المالية في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): أنواع المخاطر المالية



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على أنواع المخاطر المالية سابقة الذكر

الفرع الثاني: مراحل عملية إدارة المخاطر المالية

تمر عملية إدارة المخاطر المالية بالخطوات التالية: (خوميعة، 2021-2022، صفحة 10)

أولاً: تقرير الأهداف: إن أول خطوة في إدارة المخاطر هي تحديد الأهداف وتقرير احتياجات المؤسسة من برنامج إدارة الخطر، حيث تحتاج المؤسسة إلى خطة معينة للحصول على أقصى منفعة ممكنة من جراء نفقات برنامج الخطر وتعتبر هذه الخطوة كذلك وسيلة لتقييم الأداء، فمثلاً قد يكون الكلفة المتدنية هدفاً أساسياً لهدف الخطر ولكن قد ينتج عن التركيز على عنصر التكلفة

إتباع برنامج في إدارة الخطر غير كافي أو غير ملائم وقد ينتج عن ذلك تحمل تكاليف ضخمة جدا ناتجة عن الخسائر الكبيرة التي من الممكن ان تتحملها المؤسسة في ظل برنامج غير كاف وغير ملائم، لذلك يجب أن يكون الهدف الأساسي لإدارة الخطر هو حماية كفاءة أنشطة المؤسسة للتأكد من عدم وجود أخطار صافية أو خسائر متوقعة تعيق تحقيق أهداف المؤسسة، هذا الهدف يتضمن أمرين هما:

- تجنب الخسائر الضخمة التي يمكن أن تعيق المؤسسة من أداء أنشطتها المختلفة أو ينتج عنها إفلاس.
- حماية العاملين بالمؤسسة من أخطار الأشخاص.

أما اعتبارات التكلفة وكفاءة استخدام الموارد أو تكوين علاقات عامة جيدة فيجب النظر إليها على أنها أهداف فرعية لإدارة الخطر وليست أهداف أساسية.

ثانيا: التعرف على المخاطر من الواضح أنه قبل القيام بأي فعل يجب التعرف على الأخطار التي تواجه المؤسسة، حيث يجب أن يكون مدير المخاطر على دراية ووعي بها، ومن الصعب إيجاد تصميمات بشأن المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، لأن اختلاف العمليات والأوضاع يؤدي إلى نشوء مخاطر مختلفة، حيث يكون بعضها واضحا في حين أن بعضها الآخر يمكن أن يتم تجاهله، وتوجد العديد من الأدوات للتعرف على المخاطر ومن أهمها السجلات الداخلية للمؤسسة، قوائم مراجعة بوالص التأمين وإستقصاءات تحليل المخاطر، خرائط العمليات وتحليل القوائم المالية .

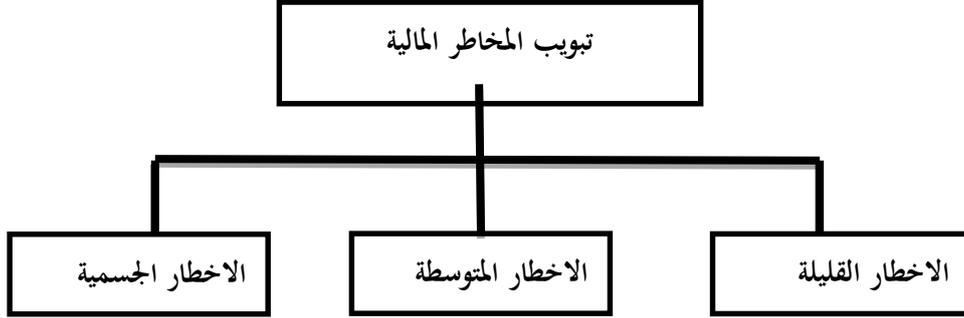
وأفضل منهج مطبق للتعرف على المخاطر هو منهج الدمج وذلك بتطبيق مختلف أدوات التعرف على المخاطر، وهنا تبرز أهمية نظام المعلومات الفعال في المؤسسة.

ثالثا: تقييم المخاطر على إدارة المخاطر تقييم هذه الأخطار التي تم اكتشافها وتحديدتها، ويتطلب هذا تحديد

- مدى احتمالية تحقق الخسارة .
- قياس مدى تأثير الخسارة على المركز المالي .
- التنبؤ بمعدل الخسارة المتوقعة عن دورة مالية مقبلة .

ويمكن تبويب المخاطر في الشكل التالي: (خوميعة، 2021-2022، صفحة 11)

الشكل رقم(04): يمثل تبويب المخاطر المالية



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على دروس ادارة المخاطر المالية

- 1- دراسة بدائل واختيار أسلوب التعامل مع المخاطر: بعد تحديد الأخطار قياسها تأتي مرحلة اختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة كل خطر على حدى، وتعد هذه المرحلة بمثابة مشكلة اتخاذ القرار حيث يجب على مدير المخاطر اتخاذ القرار بشأن أنسب الطرق المتاحة في التعامل مع كل خطر على حدى، وأحيانا يتخذ أصحاب المشروع القرار بشأن ذلك وأحيانا قد يوجد خطة مسبقة للتعامل مع الأخطار المختلفة أو معيار لاختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة خطر معين، ولاتخاذ قرار اختيار وسيلة معينة لمواجهة خطر معين فإن مدير المخاطر يأخذ في الاعتبار احتمال وقوع الخسارة، حجم الخسارة المحتملة العوامل المساعدة للخطر، والموارد المتاحة لمواجهة الخسارة إذا تحققت ويتم تقييم المزايا والتكاليف لكل وسيلة.
- 2- تنفيذ القرار: بعد أن يقوم مدير الخطر باكتشاف وتوصيف الأخطار وقياسها وتحديد السياسة المناسبة لإدارة كل خطر، عليه بعد ذلك إن يحتاط للأخطار الاحتمالية، فإذا كان التأمين هو الوسيلة المناسبة فعليه أن يقرر فورا شراء التأمين الكافل لاستيعاب الأخطار الاحتمالية، أو إقرار الوسائل والأساليب اللازمة لمواجهة الأخطار وتنفيذ الإجراءات الوقائية في كافة وحدات المشروع.
- 3- التقييم والمراجعة: إن إجراء المراجعة الدورية والمستمرة على برنامج الخطر والذي يتضمن توصيف الخطر وقياسه اختيار الوسائل المناسبة لإدارته يترتب عليه تحسين الأداء في أسلوب إدارة المخاطر. (خوميجه، 2021-2022، صفحة 11)

المطلب الثالث: أهداف إدارة المخاطر المالية وأساليبها

هناك العديد من الاهداف لإدارة المخاطر المالية في المؤسسة، وكذلك نجد انها تعتمد على عدة اساليب والتي سنتناولها في الفروع التالية:

الفرع الأول: أهداف إدارة المخاطر المالية

تستمد إدارة المخاطر أهدافها من أهداف المنظمة ، والتي يمكن حصرها فيما يلي:(العنزي و الدليمي، 2005، صفحة 574)

الهدف الأساسي لها على المستوى الكلي بحماية المنظمة من المخاطر التي تتعرض لها ، خصوصا وان المنظمات تعيش في بيئة عدم التأكد العالي والتغيرات المتسارعة ، من اجل تحقيق ديمومة الانتاج وتعظيم الارباح تقليل النفقات الحفاظ على سمعة المنظمة وحصتها السوقية ، يتحقق هذا الهدف من خلال ادارة المارد البشرية والمادية بشكل كفوء ، حيث تقوم ادارة المخاطر باختيار الغرض المناسبة لتحقيق زيادة في حجم الدخل والارباح .

أما أهداف إدارة المخاطر على مستوى وحدات الأعمال في المنظمات ، فيمكن تصنيفها الى أهداف تسبق الخسارة وأهداف تليها ، وتتضمن الأهداف التي تسبق الخسارة تقليل النفقات ، والوفاء بالالتزامات ، والتحقق من حدة القلق والتوتر الذي يتعرض له العاملين من نتائج التعرض لمخاطر جسيمة ، ومتابعة الوفاء والالتزامات القانونية والتعليمات النافذة، أما أهداف إدارة المخاطر بعد حدوث الخسارة فهي بقاء المنظمة ، واستقرار نموها ، وتقليل تأثير الخسارة والسعي إلى استقرار الإيرادات .

أما فيما يخص أهداف إدارة المخاطر على المستوى التشغيلي فتكون قصيرة الأجل وتتضمن تقليل خسائر التحكم في المخاطر والخسائر النفسية المصاحبة لها ، وتخفيض تكاليف الفرصة البديلة .

إن أهداف إدارة المخاطر تتوضح من خلال دعمها لأهداف المنظمة من خلال ما يلي: (العنزي و الدليمي، 2005، صفحة 574)

1 / تقديم اطار عمل المنظمة بهدف دعم تنفيذ النشاطات المستقبلية بأسلوب متناسق مسيطر عليه.

2/ اعداد اساليب لاتخاذ القرار ،وتحديد الاوليات من خلال الادراك الشامل للفرص والمخاطر والتغيرات التي تواجه نشاطات المنظمة .

3/ المساهمة في تخصيص موارد المنظمة والاستخدام الفعال لها .

4/ تخفيض تغيرات غير الاساسية في النشاطات التنظيمية .

5/ حماية تطور موجودات المنظمة .

6/ دعم الموارد البشرية .

7/ تعظيم الكفاءة التشغيلية .

الفرع الثاني:أساليب إدارة المخاطر المالية

يقصد بطرق المواجهة المخاطر: إدارة المخاطر Risks Management، ويمكن ادارة المخاطر ومن خلال التعرف على مصدر الخطر ثم تقدير حجم الخسارة المحتملة في حال وقوع الخطر .ومن ثم اختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة هذا الخطر وذلك في ضل كلفة تلك الوسيلة .

وهناك طرق وسائل عديدة لمواجهة الخطر يمكن انجازها بما يلي : (شقيري و آخرون، 2012 م -1433 هجري، صفحة 27)

أولاً: الوقاية والمنع

ويطلق البعض على هذه الوسيلة "سياسة تخفيض الخطر"، وتقوم هذه الطريقة على أساس منع الخطر كلياً إن أمكن الحد من الخسائر الناتجة عن وقوع هذا الخطر وذلك من خلال استخدام وسائل الحد من الخسائر لتقليل عبء الخطر. فمثلاً:

أ. إقامة مانعات الصواعق فوق المباني العالية تعتبر وسيلة للوقاية من الخطر "خطر الحريق بسبب البرق".

ب. إن استخدام التكنولوجيا الحديثة لتنظيم حركة المرور يمكن أن يقلل من خطر حوادث الطرق.

ج. إقامة السدود تقلل من خطر الفيضانات.

د. تدريب العاملين واتباع تعليمات الأمان الصناعي يقلل من خطر إصابات العمل.

وقديماً قالوا "درهم وقاية خير من قنطار علاج" فيمكن التقليل من خطر المرض عن طريق التطعيم.

ومن الناحية الاقتصادية فإن اتباع طريقة أو سياسة الوقاية والمنع للحد من المخاطر يترتب عليه أمران متقابلان هما:

الأول: إن استخدام هذه الطريقة يؤدي إلى تحمل الفرد أو المنشأة تكاليف ثابتة تتمثل في التركيبات الهندسية والتجهيزات الفنية التي تتطلبها إجراءات الوقاية والمنع هذا بالإضافة إلى تكاليف التشغيل ومراقبة الوسائل السابقة.

الثاني: يتمثل في المزايا التي تعود على الفرد أو المنشأة من استخدامها وتنحصر هذه في تخفيض القيمة المعرضة للخطر وتخفيض القيمة المعرضة للخطر وتخفيض معدل الخسارة.

2/ التجزئة والتنوع: (شقيري و آخرون، 2012 م - 1433 هجري، صفحة 28)

ويقصد بسياسة أو بطريقة التجزئة والتنوع كأسلوب لمواجهة الخطر أن تتم تجزئة الشيء المعرض للخطر بشكل يضمن عدم تعرض جميع الأجزاء في وقت واحد لتتحقق مسبب الخطر.

ومن أمثلة العملية على هذه السياسة:

أ. قيام صاحب الشيء موضوع الخطر بتوزيع الشيء إلى عدة أماكن متباعدة جغرافياً وهو ما يطلق عليه التوزيع الجغرافي.

ب. قيام صاحب رأس المال بتنويع استثماراته وتوزيعها على عدة مجالات بدلاً من استثمار كامل رأس المال في مجال استثماري واحد وهو ما يطلق عليه تنويع المجالات الاستثمارية.

ج. قيام أمين المخزون بتوزيعه في عدة مخازن.

د. قيام صاحب رأس المال بالاستثمار في أكثر من دولة أو إقليم وهو ما يسمى بالتنوع الدلي أو الإقليمي.

ويشترط لتطبيق هذه السياسة وجود نوعين من الشروط:

أ . شروط فنية وتتمثل في امكانية تجزئة الشيء المعرض للخطر .

ب . شروط مالية وتتمثل في وجود مقدرة مالية تمكن مدير الخطر من مواجهة اية خسائر فور حدوثها .

الا ان لهذه السياسة تكلفة تتمثل في التكاليف التجزئة والتنويع وتكاليف المتابعة و الإدارة بالإضافة إلى التكاليف المتعلقة ، في فرص الربح الضائعة نتيجة لاتباع هذه السياسة .

3/ تحويل الخطر:

بمقتضى هذه الطريقة فإنه يتم مواجهة الخطر بتحويله الى طرف اخر نظير دفع مقابل معين لهذا الطرف مع احتفاظ صاحب الشيء موضوع الخطر الاصلي ، بملكيته لهذا الشيء .

ويتحقق هذا التحويل بمقتضى عقود الايجار وعقود النقل وعقود التشييد وعقود التأمين ، ففي عقود النقد النقل مثلا يمكن تحويل اخطار النقل الى متعهدي النقل على ان تتم المحاسبة مع هؤلاء المتعهدين لإخطار النقل التي يتم لاتفاق عليها مع احتفاظ صاحب البضاعة المنقولة ، بملكيته لهذه البضاعة.

ويعتبر التأمين من أهم وسائل تحيل الخطر وأكثرها انتشارا حيث تقوم شركات التأمين بتعويض الافراد والمنشآت المعرضين لخطر معين عن الخسارة المادية المحتملة التي لحقت بهم نتيجة لحدوث الخطر المؤمن منه وذلك مقابل مبلغ محدد مقدما يسمى قسط التأمين.

وقد ساعد نجاح وانتشار هذه الوسيلة (التأمين) في مواجهة الخطر انما عملت على تحقيق قانون الاعداد الكبيرة نتيجة تجميعها عددا كبيرا جدا من الأخطار المتشابهة ومن ثم أصبحت هناك دقة في التقدير للخسارة المتوقعة مما ساعد في فرض قسط ثابت محدد مقدما بالإضافة الى أنها أدت الى توزيع الخسائر المادية التي تحققت لدى البعض على جميع المعرضين لنفس الخطر.

وعادة ما تتبع هذه الوسيلة في مواجهة الأخطار التي تكون فيها درجة احتمال وقوع الخطر ضئيلة بينما تكون الخسائر الناشئة نتيجة وقوع هذا الخطر كبيرة.

4/ تحمل الخطر:

ويقصد بهذه السياسة قيام صاحب المخاطر (مدير الخطر) بالاعتماد على نفسه في مواجهة الآثار المترتبة على تحقيق مسبب الخطر في صورة حادث.(شقيري و آخرون، 2012 م -1433 هجري، صفحة 29)

المبحث الثاني: استخدام أساليب التحليل المالي لقياس المخاطر المالية

يستخدمون المحللون الماليون لدراسة المعلومات المالية المتوفرة لديهم ويمكن حصرها في نوعين (التحليل المالي والمؤشرات المالية (2013).

المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي.

بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية وذلك بإجراء تعديلات على مختلف عناصر الأصول والخصوم، حيث يبدأ بالدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في:

الفرع الأول: رأس المال العامل

يعتبر من أهم مؤشرات التوازن المالي، وهو ذلك المؤشر للتوازن على المدى الطويل إلى المدى القصير ويتم تقسيمه من أعلى الميزانية ومن أسفل الميزانية كذلك:

من أعلى الميزانية: رأس المال العامل = أموال دائمة - أصول غير جارية

من أسفل الميزانية: رأس المال العامل = الأصول الجارية - ديون قصيرة الأجل

ورأس المال العامل أصناف:

أ - رأس المال الخاص: وهو المقدار من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال الخاص = الأموال الخاص الأصول الثابتة

ب- رأس المال العامل الإجمالي: ويضم مجموع عناصر الأصول التي تدخل ضمن الدورة الاستغلالية للمؤسسة، وتمثل في مجموع

الأصول التي تدوم لمدة سنة واحدة أو أقل من سنة يحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة.

ج- رأس المال العامل الخارجي: وهو جزء من الديون الخارجية التي تمويل الأصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخارجي = مجموع الديون القصيرة والطويلة الأجل. (الزبيدي، 2004، صفحة 235)

الفرع الثاني: احتياجات رأس المال العامل الدائن:

احتياجات رأس المال العامل الدائن هو الفرق بين احتياجات الدورية المهمة والموارد الدورية في المؤسسة أثناء دورة نشاطها

عليها أن تغطي مخزوناتا ومدينوها بالديون قصيرة الأجل، فإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة

إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، وتتغير احتياجات رأس المال العامل من سنة إلى أخرى تماشياً مع تغيير نشاط

المؤسسة. (دراجي، 2015، الصفحات 22-23)

احتياجات رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة

الفرع الثالث: الخزينة

هي الأموال الجاهزة أو الأموال تحت التصرف، وهي كل الأموال التي تمتلكها المؤسسة والموجودة في صندوقها الخاص أو المصرف أو مركز الصكوك البريدية، والتي تستطيع أن تتكون الخزينة من استخدامها فوراً بخلاف الأموال التي تحصل عليها أجال قصيرة أو متوسطة وتحسب كالتالي:

الخزينة: رأس المال العامل الدائم - احتياجات رأس المال العامل الدائم. (لطرش، 2001، صفحة 148)

يمكن تلخيص وضعيات مؤشرات التوازن المالي في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): وضعيات رأس المال العامل الصافي الإجمالي

البيان	رأس المال العامل الصافي الإجمالي
الاستخدامات الجارية = الموارد الجارية	يمثل حالة التوازن المالي الأدنى وهو ما يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها، وهذه الحالة صعبة التحقيق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية والوفاء بالتزامات لمدة طويلة.
الاستخدامات الجارية < من الموارد الجارية	وهذا يدل على وجود فائض في السيولة في المدى القصير، مما يعبر عن قدرة المؤسسة على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها، كما بإمكان المؤسسة في هذه الحالة مواجهة المشاكل غير المتوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال.
الاستخدامات الجارية > الموارد الجارية	وهو ما يعني على الأرجح أن المؤسسة تعرف صعوبات في الأجل القصير، وهو ما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير، الأمر الذي يتطلب منها القيام بإجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي، وفي المقابل أيضا هذا يدل على أن هناك جزء من الاستثمارات ممول عن طريق الديون القصيرة الأجل، وهو توظيف غير سليم لأموال المؤسسة.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على دروس مقياس تسيير مالي 1 كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير

جامعة بسكرة انظر للموقع التالي: <http://elearning.univ-biskra.dz/moodle/course/view.php?id=5765>

1- احتياجات رأس المال العامل: يمكن شرح وضعيات احتياجات رأس المال العامل في الجدول (كردودي، صفحة 16)

الجدول رقم(02): وضعية الاحتياج رأس المال العامل

البيان	احتياج رأس المال العامل
BFR>0	وهذا يعني ان الاستخدامات تفوق الموارد أي ان القروض القصيرة لا تغطي احتياجات الدورة ومنه المؤسسة بحاجة لأموال اضافية لتغطية الجزء المتبقي.
BFR<0	هذا يعني وجد فائض في الموارد وعليه فإن القروض قصيرة الاجل تغطي كل احتياجات الدورة ويبقى هناك بمول جزء من الاصول الثابتة.
0=BFR	هذا يعني ان احتياجات الدورة تساوي القروض قصيرة الاجل.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على دروس التحليل المالي باستعمال مؤشرات التوازن المالي

جدول رقم(03): وضعية الخزينة

الخزينة	
FRNG أكبر من BFR	في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، وهو ما يطرح عليها مشكلة الربحية، أي تكلفة الفرصة البديلة الضائعة، لذلك يتوجب عليها معالجة الوضعية، عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن. TN>0
FRNG اصغر من BFR	المؤسسة هنا في حالة عجز أي أنها غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها، وهو ما يطرح إشكال حاد في بعض الحالات، ويهدد وجود المؤسسة في حال لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بحله، مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة، تطالب بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو تلجأ إلى الاقتراض من البنوك، أو التنازل عن بعض استثماراتها التي لا تؤثر على طاقتها الإنتاجية، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة لبيع بعض المواد الأولية. TN<0
FRNG يساوي BFR	وهي ما تعرف بالخزينة المثلى، والوصول إلى هذه الحالة، يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة، عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد، ومنه التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية. TN=0

المصدر: من اعداد الطالبتين على دروس مقياس تسيير مالي 1 كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير جامعة بسكرة

انظر للموقع التالي: <http://elearning.univ-biskra.dz/moodle/course/view.php?id=5765>

المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة نسب السيولة ونسب النشاط ونسب التمويل في إدارة المخاطر المالية

الفرع الأول: نسبة السيولة

تتحدد من خلال مدى دقة الإدارة في تقدير الاحتياجات من السيولة بحيث لا تضطر المؤسسة إلى البيع السريع للأوراق المالية بما يترتب على ذلك من مخاطر وخسائر ويتمثل خطر السيولة بعدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها دون ان تلحق به خسائر كبيرة وذلك بسبب نقص السيولة النقدية لديه. (الدوري، 2005، صفحة 12)

تستخدم نسب السيولة كأداة لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة، حيث تقف هذه النسب على مدى مقدرة أصول المؤسسة الجارية على مسايرة استحقاقية الديون القصيرة الأجل، حيث يمثل تحليل سيولة المؤسسة مهما لتقييم أدائها المالي، وقدرتها على مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة من خلال تحديد مقدار ما يتوفر لديها من نقد سائل، ومن أصول قابلة للتحويل إلى نقد في مدة زمنية قصيرة وبأقل خسارة ممكنة قياسا بتكلفة شرائها، كما يستخدم تحليل السيولة كأداة لمعرفة مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية بموجوداتها الجارية وتعتبر السيولة المحور الأساسي في كل سياسة مالية، إذ يمكن أن يؤدي الأمر إلى تصفية المؤسسة إذ لم تستطع مواجهة ديونها الفورية حتى وان كانت تحقق أرباحا عالية في الأجل الطويل، ولقياس ذلك يقوم المحلل المالي حساب جملة من النسب وهي:

أولا- نسبة السيولة العامة:

يتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \left(\frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}} \right) \times 100$$

وتعتبر نسبة التداول من المؤشرات التقديرية لدراسة وتحليل السيولة والقابلية الإيقائية، ويعود سبب ذلك إلى أن هذه النسبة تعتمد في حسابها على مجموع الأصول الجارية أو تواريخ استحقاق الخصوم الجارية، فهذه النسبة المنخفضة قياسا بمعيار المقارنة إلى احتمال مواجهة المؤسسة لصعوبات في سداد ما عليها من ديون قصيرة الأجل في تواريخ استحقاقها في حين يشير الارتفاع الكبير في هذه النسبة قياسا بمعيار المقارنة إلى احتمال مواجهة المؤسسة لصعوبات في سداد ما عليها من ديون قصيرة الأجل في تواريخ استحقاقها، في حين يشير الارتفاع الكبير في هذه قياسا بمعيار المقارنة ورغم تعزيره لسيولة المؤسسة، إلا أنه يشير إلى احتفاظ الإدارة بالأصول الجارية تزيد عن الحدود الاقتصادية.

ثانيا- نسبة السيولة السريعة:

يتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \left(\frac{\text{الأصول الجارية - المخزون}}{\text{الخصوم الجارية}} \right) \times 100$$

الأصول جارية سيولة وسرعة التحول إلى النقدية، بسبب الوقت الطويل الذي تحتاجه عملية البيع أو الوقت الطويل الذي تتطلبه عملية تحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة تم إتمام بيعها، أضيف إلى ذلك أن المخزون تحقق أكبر قدر من الخسائر بالمقارنة بالأصول الجارية الأخرى في حالة التصفية، وأيضاً بسبب عدم التأكد من بيعه ومن أجل الوصول إلى نسبة دقيقة يجب القيام بما يلي:

- أ- تخفيض القيم الغير جاهزة بقيمة التسبيقات المقدمة للموردين، حيث أنها ستتحول إلى مخزونات عند تسليم المشتريات.
- ب- إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد أو أكبر منه فإن المخزون غير ممول عن طريق الديون القصيرة الأجل.

ثالثاً- نسبة السيولة الجاهزة:

يتم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = (\text{القيم الجاهزة} / \text{الخصوم الجارية}) \times 100.$$

إن ارتفاع هذه النسبة عن الواحد الصحيح فهذا يعني أحد الاحتمالات التالية:

- أ- تراجع نشاط المؤسسة.
 - ب- نقص تجديد الاستثمارات.
 - ت- فائض في النقديات غير مستغل وعرضه للتدهور في القيمة.
- هناك من يعطي لنسبة السيولة السريعة والسيولة الجاهزة المجال ما بين 30% إلى 50% و 20% إلى 30% على الترتيب. (لطرش، تقنيات البنوك، 2001، الصفحات 237-238)

الفرع الثاني: نسبة النشاط

تستخدم من اجل قياس قدرات الشركة على القيام بتحويل الحسابات المتعلقة بالمركز المالي الى المبيعات ومن ثم الى مبالغ نقدية وتتمثل في النسب التالية: (كلاش و بملول ، 2021، صفحة 277)

أولاً- معدل دوران مجموع الأصول:

تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدم في خلقها داخل المؤسسة، وتساعد دراسة هذه النسبة أو هذا المعدل. ومتابعة تطوره من الإجابة على سؤال مهم مفاده هل أن مجموع الاستثمار في الأصول يبدو معقولاً قياسياً بمستوى النشاط التشغيلي للمؤسسة ممثلاً للمبيعات يتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \text{رقم الأعمال} / \text{مجموع الأصول}.$$

ليس هناك معدل معياري لهذه النسبة إلا أنه يمكن مقارنة النسبة المتحصل عليها مع نسبة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، فإذا كان معدل المؤسسة أكبر من معدل القطاع فهذا يعني أن المؤسسة تعمل قريبا من مستوى الطاقة الكاملة، مما يعني أنه لن يمكن زيادة حجم النشاط، دون زيادة رأس المال المستثمر، أما إذا كان معدل المؤسسة منخفض مقارنة بمعدل القطاع فهذا دليل على وجود أصول غير مستغلة أي هناك أصول زائدة لا ضرورة لها. (أكلي، 2009، الصفحات 50-52)

ثانيا- معدل دوران الأصول غير الجارية

كلما زاد معدل دوران الأصول الغير جارية قياسا بمعيار المقارنة المستخدم في التحليل كلما زادت الكفاءة الإدارية من خلال فاعلية استخدام الأصول الغير جارية في خلق المبيعات، سواء كانت الفاعلية ناتجة عن الاستخدام الفني أو لكون الاستثمار في الأصول الغير جارية ستسهم بمقدار اقتصادي أمثل.

في حالة قيام المؤسسة باستئجار بعض الأصول غير جارية بدلا من شرائها، فإن جزء كبير من الأصول الغير جارية لا يظهر في الميزانية، وهذا معناه وعند إجراء عملية تقييم الأداء بتحليل نسب النشاط أي بدون أخذ عنصر الاستئجار في الحسبان، فإن معدل الدوران المستخرج سيفقد كثيرا من قيمته، ولمعالجة هذا القصور يقوم المحلل المالي برسملة أقساط الإيجار السنوية وإضافتها إلى مجموع الأصول غير جارية أو أيضا إلى القروض في جانب الخصوم من أجل توازن الميزانية، إن الاعتماد على الاستئجار دون شراء الأصول الغير جارية يعني ترشيدا للقرار الاستثماري.

ويضمن لإدارة المؤسسة تحقيق مزايا الاستئجار وهي:

أ- يؤدي استئجار الأصول الغير جارية لإدارة المؤسسة بالتغيير المطلوب في معداتها الإنتاجية، حيث أن الإدارة تستطيع بواسطة الاستئجار الحصول على أحد التكنولوجيات دون أن تشعر بأي حالة من حالات القلق حول تقادم الأصول، أو التخلص من الموجودات المندثرة فنيا.

ب- يؤدي الاستئجار إلى زيادة قدرة المؤسسة على الاقتراض، حيث أن الاستئجار لا يعتبر من ضمن الديون التي على المؤسسة، ولا يظهر أيضا في الميزانية العامة.

ت- إن عملية الاستئجار قد تتضمن شروط أفضل من الشروط التي تتحصل عليها المؤسسة عند قيامها بالاقتراض اللازم للشراء. (أكلي، 2009، الصفحات 50-52)

ثالثا- معدل دوران الأصول الجارية

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد المبيعات، ويتم حساب المعدل وفق العلاقة التالية:

معدل دوران الأصول الجارية = رقم الأعمال / الأصول الجارية.

فمعدل الدوران يعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الأصول الجارية في خلق المبيعات، وبالتأكيد أنه كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الأصول الجارية في خلق المبيعات، وفي ذلك تعظيم للأداء التشغيلي، وهو ما تهدف الإدارة المعاصرة في الوصول إليه، لأن انخفاض معدل الدوران إنما يعني ضعفا في استغلال الأصول الجارية في خلق المبيعات، أو يشير إلى حالة من حالات التضخم في الاستثمار في الأصول الجارية بأكثر من الحاجة المقررة لها اقتصاديا، أما ارتفاع هذا المعدل مقارنة بمعدل القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، فيعني ارتفاع كفاءة الإدارة في استغلال أصولها الجارية.

رابعا- فترة التحصيل: (أندروس، الصفحات 98-99)

وتعبر بشكل دقيق عن سيولة الحسابات المدينة، أي سرعة تحركها باتجاه التحصيل وتغذية السيولة بالنقد الجاهز، مثلها مثل معدل دوران الحسابات المدينة ولكن باتجاه معاكس.

إذ في الوقت الذي يرتفع فيه معدل دوران الحسابات المدينة تنخفض فيه فترة التحصيل، والعكس صحيح، وهذا يعني أنه كلما ارتفع معدل دوران الحسابات المدينة والذي يعكس حالة القوة في الأداء الإستراتيجي للمؤسسة، فإن فترة التحصيل سوف تنخفض بالمقابل لتعبر هي أيضا عن جانب من جوانب القوة، ومن الناحية التحليلية يجب أن نشير إلى أن الارتفاع الكبير في معدل فترة التحصيل يدل على أن السياسات التي وضعتها الإدارة غير فعالة، أو أن الإدارة أمام احتمال مواجهة مشاكل خطيرة فيما يتعلق بقدرتها على تحصيل حساباتها المدينة بشكل عام، أو تعثرها في تحصيل بعض الحسابات.

يتم حساب فترة التحصيل وفق العلاقة التالية:

$$\text{فترة التحصيل} = \frac{360}{\text{معدل دورات الحسابات المدينة}}$$

خامسا- فترة الدفع:

إن فترة الدفع ترتبط بالقدرة على تسديد الالتزامات المستحقة عليها، والمنطلق التحليل هنا، أنه كلما زادت فترة الدفع كلما دل ذلك على تباطؤ الإدارة في التسديد، ليكون الانخفاض فيها معبرا عن التحسن في السيولة، وهذا التحديد مشتق وفق طريقة حساب فترة الدفع والتي تتم كما يلي:

$$\text{فترة الدفع} = \frac{360}{\text{معدل دوران الحسابات الدائنة}}$$

يمكن للمؤسسة القيام بإجراء مقارنة بين المديتين مدة التحصيل من العملاء ومدة التسديد للموردين، فإذا طالت مدة التحصيل فإن الجزء من حقوق المؤسسة بقي خاملا دورة الأشهر، أما إذا طالت مدة التسديد للموردين فإن ذلك يعني أن جزء من الديون القصيرة الأجل بقي متاحا أمام المؤسسة وهو مورد قابل لتنشيط دورة الاستغلال، وبالتالي كلما كانت مدة التسديد للموردين أطول من مدة التحصيل من الزبائن كان أفضل بالنسبة للمؤسسة، فهذا الفرق بين المديتين هو فترة قرض (من المورد) بدون تكلفة. (أندروس، الصفحات 98-99)

الفرع الثالث: نسبة التمويل

تنشأ مخاطر التمويل عندما يترتب على أسعار الفائدة عند استحقاق الدين أن تكون الأموال المعاد تمويلها بأسعار السوق الجارية الأسوأ من المتوقعة أو المتنبئ بها. وعدم القدرة على التنبؤ بسعر التراجع يتعين له احتمال التأثير على الربحية العامة للمشروع. (أ.هورشر، 2008، صفحة 55)

وتكتسب نسب التمويل أهمية خاصة لكل الأطراف المعنية بالمؤسسة، فهي تم الملاك من حيث أن ارتفاعها قد يؤدي إلى زيادة أرباحها، غير تزايدها بشكل غير طبيعي قد يسبب للملاك قلقاً نتيجة للمخاطر التي تصاحب عملية الاقتراض ومن ناحية أخرى يهتم مقرضوها بهذه النسب لأنها تعطي لهم دلالة قوية على قدرة المؤسسة على سداد ديونها في أجالها المحددة وعلى ضوء ذلك يقررون إقراض المؤسسة من عدمه ولغرض تقييم الأداء المرتبط بمدى اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل المقترضة فإن المحلل المالي يلجأ إلى العديد من المؤشرات المالية وسوف نتطرق فيما يلي إلى أهمها:

أولاً- نسبة التمويل الخارجي:

تبين هذه النسبة المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير، فمع بقاء الأشياء الأخرى على حالها يترتب على انخفاض هذه النسبة انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المقرضون والملاك، إذ من المتوقع أن لا تواجه المؤسسة صعوبات في سداد قيمة القرض والفوائد عندما يحين موعد استحقاقها، أما ارتفاع هذه النسبة فيشير إلى صعوبات ستعرض لها المؤسسة منها:

- أ- صعوبة الحصول على أموال مقترضة إضافية، حيث أن للمقرضين سوف يمتنعون عند تقديم قروض إضافية للمؤسسة.
- ب- صعوبات ناشئة عن احتمالات عدم القدرة على تسديد القروض وفوائدها، مما يعرض المؤسسة إلى احتمالات العسر المالي.
- ت- صعوبات مرتبطة بزيادة المخاطر التي يتعرض لها الملاك.

يتم احتساب نسبة الاقتراض وفق الصيغة التالية:

$$\text{نسبة الاقتراض} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

ثانياً- نسبة التمويل الدائم :

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الغير جارية بالأموال الدائمة، فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح، فإن رأس المال العامل يكون سالبا، وهذا ما يجلب على أن جزء من الأصول الغير جارية ممول عن طريق القروض القصيرة الأجل، أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الغير جارية ممولة بالأموال الدائمة ويتم احتساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة/ الأصول الغير جارية

ثالثاً- نسبة التمويل الخاص

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الغير جارية بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الغير جارية، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك والعكس صحيح.

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة/ الأصول الغير جارية

المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة نسب المر دودية ونسب الربحية ونسب تحليل النتائج

الفرع الأول: نسب المر دودية

تعكس نسب المر دودية نتائج النسب السابقة، حيث أنها تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، فالنسب التي سبق التطرق إليها تظهر بعض جوانب وأبعاد الطريقة التي يتم بها تشغيل المؤسسة، أما نسب المر دودية فهي تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة.

أما المحلل المالي تتاح للوصول إلى غايته من تحليل المر دودية مجموعة من المؤشرات المالية فيما يلي:

أولاً- نسبة مردودية الأموال الخاصة

تمثل هذه النسبة مردودية الأموال الخاصة، أو بعبارة أخرى هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين، فنتيجة هذه النسبة تمثل ما تقدمه الوحدة المستثمرة أموال المساهمين من الربح الصافي، وتمثل هذه النسبة أهم النسب المالية لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين، وكما ارتفعت نتيجة هذه النسبة ارتفعت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم والسندات.

تحسب هذه النسبة وفق العلاقة:

نسبة ربحية الأموال الخاصة = (الربح الصافي/ الأموال الخاصة) × 100

إن ارتفاع نسبة ربحية الأموال الخاصة قياساً بمؤشر المقارنة دليل قاطع عن تحسين ربحية الدينار الواحد من المبيعات، ومبرر لتأكيد قوة المؤسسة من ناحية الأداء والذي هو انعكاس لكل سياساتها وقراراتها سواء تلك المرتبطة بالإنتاج أو التسويق أو التسعير وغيرها، في حين يكون انخفاضها مبرراً لتأكيد حالة الضعف.

ثانياً- نسبة مردودية النشاط:

تمثل هذه النسبة مردودية رقم الأعمال في بعض الأحيان قد يكون مظلًا لأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن مع تزايد الأعباء الكلية، والتي قد تمتص كل رقم الأعمال وتتبخّر معها الأرباح، وبالتالي فهذه النسبة بين كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال والأعباء الكلية.

وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية: (لسلوس، 2004، الصفحات 52-53)

$$\text{نسبة مردودية النشاط} = (\text{الربح الإجمالي} / \text{رقم الأعمال}) \times 100.$$

الفرع الثاني: الربحية (المردودية الاقتصادية والمالية)

وتعتبر المردودية من الأهداف الأساسية التي توجه الموارد لتحقيقها فهي بمثابة كلي للمؤسسة، والمردودية كمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة، والوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في رأس المال الاقتصادي وهذا يعكس المردودية الاقتصادية ورأس المال الخاص وهذا يعكس المردودية المالية فحسب نوع النتيجة والوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية وبصفة عامة اهتمام المؤسسة ينصب على المردودية المالية والمردودية الاقتصادية.

$$\text{المردودية المالية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \text{نتيجة الاستغلال} (\text{الديون} + \text{الأموال الخاصة})$$

الفرع الثالث: تحليل النتائج

وتشمل مجموع النتائج الوسيطة التي يعطيها الجدول وكيفية توزيعها إلى غاية الوصول إلى النتيجة السنوية الصافية وهي على التوالي:

أولاً- الهامش الإجمالي:

هو الفرق بين المبيعات من البضاعة وتكاليف شرائها، حيث يتم تقييم المبيعات من البضائع على أساس سعر البيع بعد طرح التخفيضات التي تمنح للزبائن، أما تكلفة البضاعة المباعة فتحسب على أساس ثمن شراء البضاعة المباعة بالإضافة إلى مجموع المصاريف التي تتعلق بها، يعد الهامش التجاري مفهوم ذا أهمية كبيرة في تسيير المؤسسة لأنه يعبر عن المصدر الحقيقي لأرباح المؤسسة، كما يمثل أول مؤشر لتقييم نشاطها، فإذا كان رقم الأعمال مؤشراً لحجم النشاط فإن الهامش التجاري يعد مؤشراً هاماً في التحليل المالي. (عقل، 2000، الصفحات 30-32)

ثانياً- القيمة المضافة:

تمثل ثروة التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوعها بفعل استغلالها، فالقيمة المضافة تترجم ما أضافته المؤسسة ضمن نشاطها، وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من رأس المال ويد عاملة وغيرها، فهي تقيس الوزن الاقتصادي للمؤسسة وتشكل أحسن معيار لقياس حجمها ونموها وتكامل هيكلها الإنتاجية، فالقيمة المضافة تبين إنتاج المؤسسة واستخدامها الوسيطة من السلع والخدمات التي تحصلت عليها من الغير، وتعتبر قياساً نقدياً لما أضافته المؤسسة بوسائلها الإنتاجية الخاصة، لأن الاعتماد على رقم الأعمال في المؤسسة أو حجم العمالة قد يكون مضللاً.

فإذا كانت القيمة المضافة كبيرة فذلك يعني أن المؤسسة قد تحصلت على قيمة إنتاج كبير من استخدامات وسيطة محدودة، أو قيمة الإنتاج المحدود يستلزم استخدامات وسيطة قليلة، وهذا ما يدل على نجاح عملية مزج بين عناصر الإنتاج.

ثالثاً- نتيجة الاستغلال والنتيجة خارج الاستغلال:

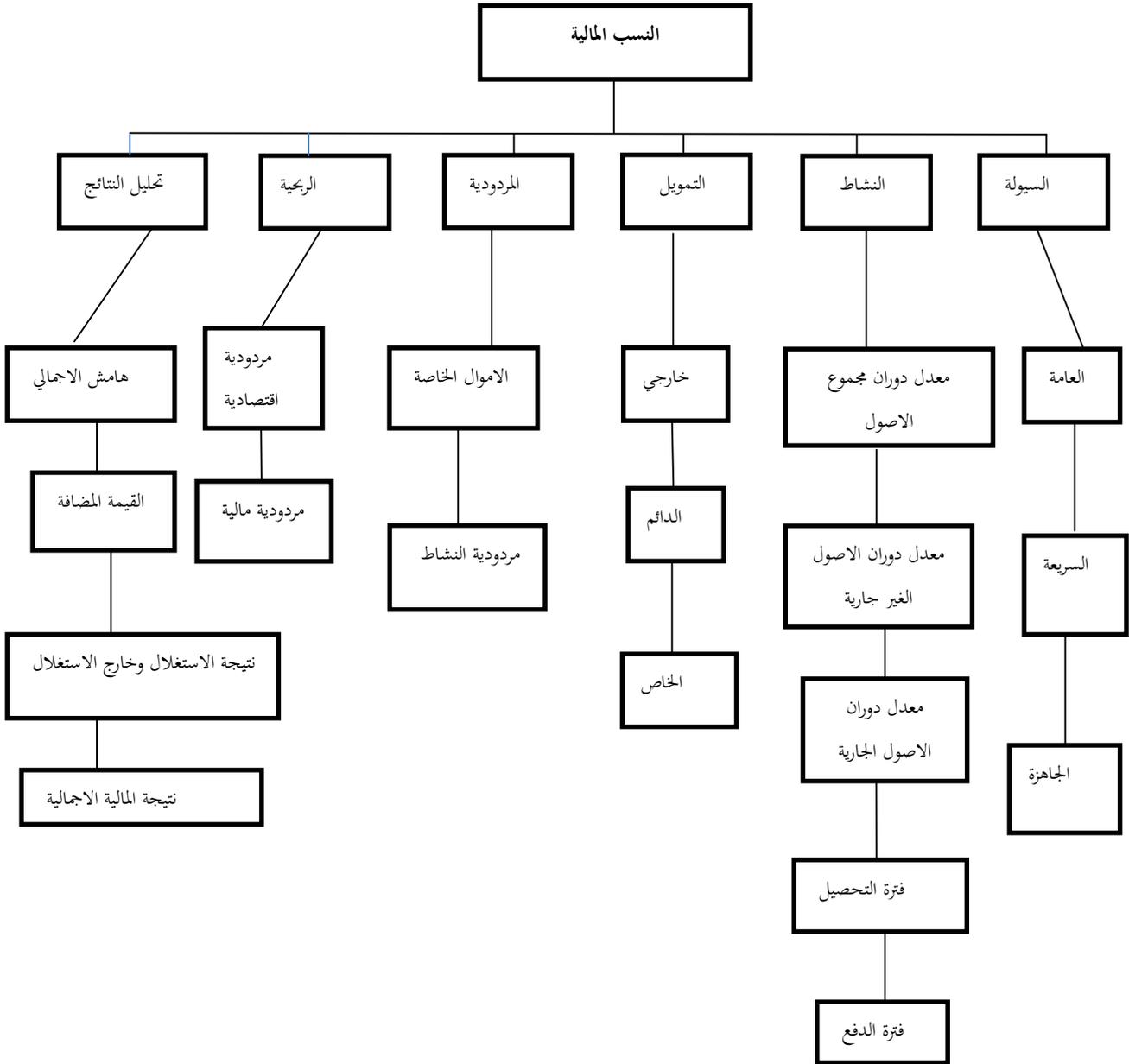
تقيس نتيجة الاستغلال الفعالية الاقتصادية للمؤسسة في الظروف العادية، وتخص العناصر التي ترتبط بالعمليات الخاصة بالاستغلال العادي اليومي للمؤسسة، أما النتيجة خارج الاستغلال فهي نتيجة استثنائية تتحدد من النشاط الاستثنائي للمؤسسة.

رابعاً- نتيجة السنة المالية الإجمالية الصافية:

يجمع النتيجتين السابقتين نحصل على مستوى ما قبل النهائي من النتائج، وهي النتيجة الإجمالية للسنة المالية، أو للدورة الاستغلالية، وبعد طرح الضريبة على الأرباح نحصل على النتيجة المالية صافية للدورة الاستغلالية، وتعتبر كمؤشر مهم لقياس مردودية رأس المال الخاص المستعمل داخل المؤسسة. (منير و اسماعيل، 2005، الصفحات 45-47)

ويمكن تلخيص نسب المالية في الشكل التالي:

الشكل رقم(05): النسب المالية



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل يتضح أن عملية التحليل المالي التي يقوم بها المحلل المالي كما ذكرنا سابقا لها أهمية كبيرة داخل المؤسسة، وهي التي تساعد المؤسسة على معرفة أسباب العسر المالي أو العجز ونقاط القوة والضعف وكذلك كشف الخطر وعلاجه، أيضا كما ان المؤسسة يمكن ان تعتمد على العديد من النسب والمؤشرات المالية في إدارة المخاطر المالية والتعرف على مركزها المالي لتجنب المخاطر المحتملة بمختلف أنواعها وطرق مواجهتها لتحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

الفصل الثالث : دراسة حالة لمركب الملح -

الوطاية-

تمهيد

تدعيما لما تم تناوله في الجانب النظري من خلال الفصلين السابقين تمت محاولة إعداد دراسة حالة تتعلق بدور التحليل المالي في إدارة المخاطر المالية، فتم اختيارنا لإحدى المؤسسات على مستوى ولاية بسكرة، حيث تعتبر مؤسسة مركب الملح من المؤسسات الفرعية التي تنشط منتوجاتها في المنطقة، حيث تعمل هذه المؤسسة الصغيرة كغيرها من المؤسسات لتقديم الأفضل، ولهذا سنقوم بالدراسة الميدانية من خلال تطرقنا لمبحثين التاليين:

المبحث الأول: نظرة عامة حول مؤسسة مركب الملح لوطاية.

المبحث الثاني: استخدام الأدوات للتحليل المالي لقياس المخاطر المالية بمؤسسة مركب الملح خلال الفترة (2019-2021).

المبحث الأول: نظرة عامة حول مركب الملح

تهدف من خلال هذا المبحث إلى التعريف بمركب الملح- الوطاية- وتقديم لمحة تاريخية حول نشأته وسوف نتعرف بشكل تفصيلي على العناصر الموائية:

-التعريف بمركب الملح ونشأته

-الهيكلة التنظيمية لمركب الملح

-نشاط مركب الملح

المطلب الأول: التعريف بمركب الملح ونشأته:

يعتبر مركب الملح أحد أهم الوحدات التابعة للمؤسسة الوطنية للأملاح ويقع ببلدية الوطاية التي تبعد 25 كلم عن ولاية بسكرة، تقدر مساحة المركب 13 هكتار، يتوزع على بنايات إدارية، ورشات إنتاج، مخازن، محجرة تبعد حوالي 3 كلم عن المركب (لم تعد تستخدم)

انطلقت الأشغال به سنة 1976 تحت إشراف شركة DRAVOCONSTRUCTORI من الشركة الأم الأمريكية DRAVO CORPORATION، التي قامت ببناء المنشآت القاعدية وانتهت الأشغال بالمشروع سنة 1983، وكانت الانطلاقة الأولى في الاستغلال في شهر جويلية من نفس السنة حيث تم إنتاج بلورات الملح المكرر

مركب الملح الوطاية هو وحدة إنتاجية تابعة للمؤسسة الوطنية للأملاح التي أنشئت بمقتضى المرسوم رقم 83-444 المؤرخ في 16 جويلية 1983 وتم التحويل القانوني للمؤسسة إلى شركة ذات أسهم تبعا للقانون الأساسي المؤرخ في 4 جوان 1990 وهي مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم برأس مال اقتصادي قدره 339000000 دج وأصبحت الآن برأس مال قدره 1600000000 دج ويحقق متوسط ربح سنوي يقدر ب 12000000 دج.

وتعتبر المؤسسة الوطنية للأملاح أكبر منتج وموزع جزائري للملح ويتواجد المقر الاجتماعي (المديرية العامة) بقسنطينة.

وتتضمن هذه المؤسسة ست وحدات إنتاجية وأربعة وحدات توزيع عبر القطر الجزائري وهي:

1- مركب الملح الوطاية ولاية بسكرة.

2- وحدة المغير ولاية الوادي.

3- وحدة قرقور العمري ولاية سطيف .

4- وحدة سيدي بوزيان ولاية غليزان.

5- وحدة بطيوه ولاية وهران.

6- وحدة إنتاج وتوزيع أولاد زوائي .

7- وحدة توزيع الجزائر العاصمة.

8- وحدة توزيع بجاية.

9- وحدة توزيع وهران.

تتم عملية الإنتاج باستغلال ملح الشطوط (شط المغير) ذات التبلور الطبيعي فبعد نقل هذه المادة الأولية إلى المركب تتم عملية الغسل، العصر، الطحن، التجفيف، (وإضافة البيود في حالة إنتاج الملح الغذائي) أخيرا التعليب في أجهزة مخصصة حيث نحصل على مادة كلور الصوديوم بدرجة عالية من النقاوة.

للعلم فإنه تم الاستغناء عن استخراج مادة الملح من المنجم الجبلي في أكتوبر 2005 وهذا راجع إلى التكلفة الكبيرة في إنتاجه وقد حافظ المركب في إنتاج ملح الشطوط إلى غاية يومنا هذا في توفير الملح الغذائي والصناعي لكل الزبائن كما ونوعا.

أما عن الطاقة الإنتاجية، فيستطيع مركب الملح بالوطاية إنتاج 50000 طن من الأملاح سنويا، موزعة على ثلاثة أصناف رئيسية من الأملاح، بحيث يضم كل صنف مجموعة من الأملاح والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(04):أصناف الملح

أملاح غذائية	أملاح صناعية	أملاح خاصة
- ملح المائدة الرفيع بمختلف أنواع التعليب	- ملح صناعي بمختلف أنواع التعليب	- ميدسال: ملح خاص للذين يعانون من ضغط الدم
- ملح المخابز	- ملح أقراص لمعالجة المياه	- سلما: ملح خاص لآلات الغسيل
		- جسيم: ملح خاص للتصبير
		- بيكربونات الصوديوم
		- راحة: ملح الحمام
		- آنية: ملح خاص لغسيل الأواني

المصدر: من إعداد الطالبتين وبالاعتماد على وثائق المركب لسنة 2019

وتعتبر منتوجات مركب الملح بالوطاية من أجود أنواع الأملاح على المستوى الدولي، كونها ذات نقاوة وهذا يؤهل المركب لينتج منتجات ذات جودة عالية تمكنه من تقوية قدرته التنافسية على المستوى العالمي.

مكونات مادة الملح:

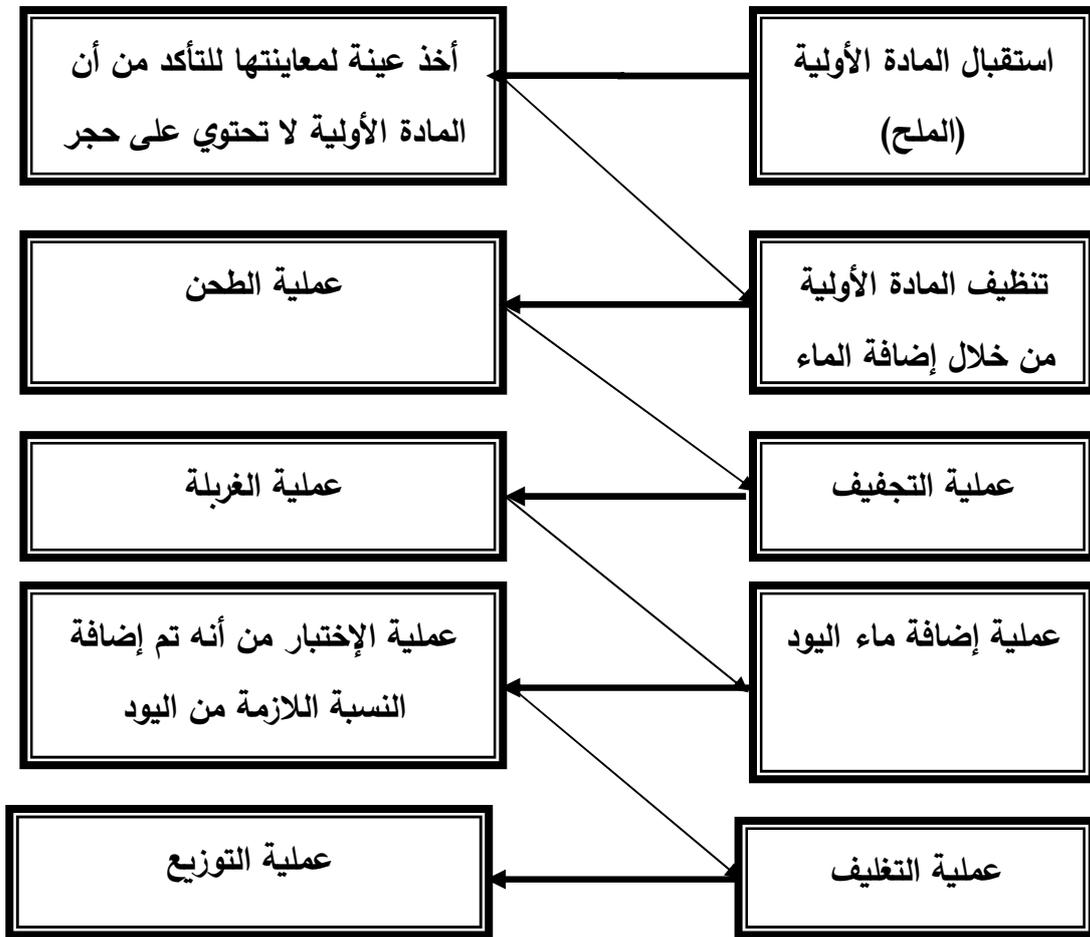
ينتج المركب مادة الملح المحتواة على التركيبة التالية:

- مادة الملح بنسبة 98%.

- اليود.

ويمكن توضيح مراحل إنتاج الملح بمركب الملح من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (06): مراحل إنتاج الملح بمركب الملح الوطاية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المركب لسنة 2019.

يعمل في المركب عدد من العمال وذلك حسب التصنيف الآتي:

الجدول رقم(05): تصنيف العمال في المؤسسة

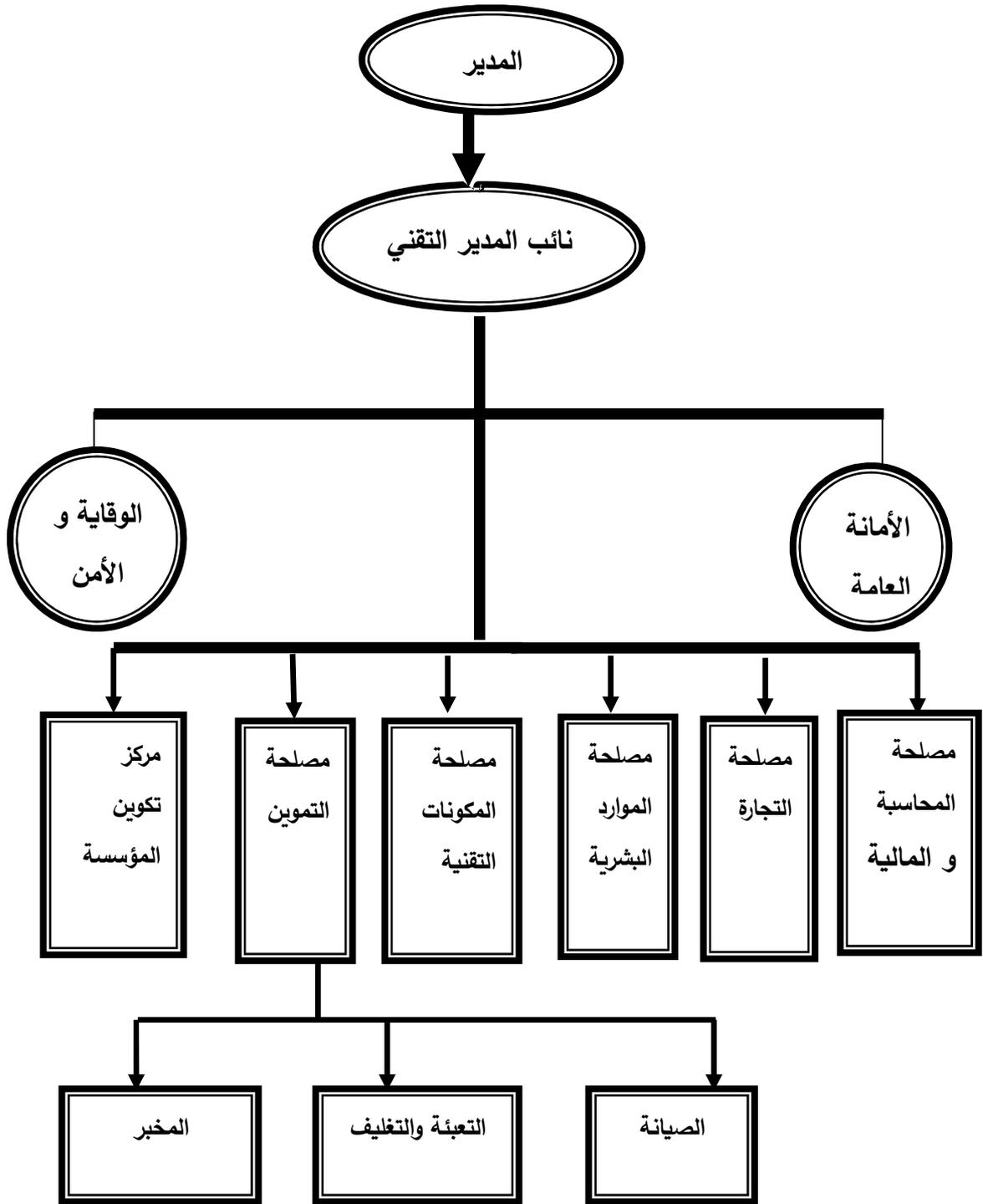
التصنيف	العدد		المعدل
	دائمين	مؤقتين	
منفذين	20	33	%45.30
مسيرين	30	15	%38.46
إطارات متوسطة	12	5	%14.53
إطارات سامية	2	0	%1.71
المجموع	117		%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المركب لسنة 2019.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركب الملح بالوطاية

لتوضيح الهيكل التنظيمي لمركب الملح بالوطاية - بسكرة - نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم (07): الهيكل التنظيمي لمركب الملح لوطاية



المصدر: بناءا على معطيات رئيس مصلحة المحاسبة و المالية

من خلال الهيكل التنظيمي للمركب الملحلاحظ أنه يتكون من:

1- المدير: يمثل رأس الهرم للمركب وهو المسؤول عن إدارة المركب تتمثل مهمته في تسيير ومراقبة جميع أنشطة المركب وتحقيق التناسق والتكامل بين مختلف الأقسام.

2- نائب المدير التقني: تتمثل المهمة الأساسية له في توفير اللوازم والاحتياجات التي تضمن حسن استغلال طرق الإنتاج في أحسن الظروف وصيانة العتاد، عمليات البيع و الشراء، وينوب عن المدير في تأدية مهامه أثناء غيابه.

3- لأمانة العامة: هي عنصر اتصال بين الإدارة العامة وجميع المصالح والأقسام حيث يتم استقبال المكالمات وتحويلها استقبال البريد الوارد والصادر، تنظيم الملفات كل قسم وتنظيم المواعيد.

4- قسم الإنتاج والتنقية: يهتم هذا القسم باستغلال الموارد المتاحة في المركب للقيام بعملية الإنتاج، تحسينه، وتطوير المنتجات ومراقبة المنتج ومطابقته للمقاييس المعمول بها و المطلوبة من طرف الزبائن، حيث يعتمد العمل في المخبر على مراقبة المواد الأولية وكذا المنتج النهائي، لقياس نسب النقاوة والإضافات الغذائية و الكيماوية و هناك مخطط يتضمن جميع المعطيات التي يقوم بها مهندسو المخبر يوميا.

5- قسم الأمن: يسعى قسم الأمن إلى توفير الأمن و الاستقرار داخل المركب ويتكفل بأجهزة فرعية على مراقبة حركة الدخول و الخروج، كما يعمل على المحافظة على ممتلكات المركب.

6- المصلحة التجارية: تعمل على التنسيق بين مصلحة التجارة ومصلحة الإنتاج، حيث يتم إرسال المخزونات لهذه المصلحة لتسويقها من خلال بيعها في السوق المحلي وتأمين تنازلات للوحدات الأخرى أما عملية التصدير فتتم برمجته على مستوى المديرية العامة في قسنطينة، والتي ترسلها سنويا، كما تقوم بالبحث عن الزبائن وعرض المنتجات من قبل الموزعين والوكلاء المعتمدين، تجار الجملة وتجار التجزئة، القطاعات الصحية، مراكز البيع و المعارض.

7- قسم الصيانة: مهمته صيانة الآلات في آجال محدد مسبقا و بأقل تكاليف (تحديد المدة المستغرقة و تكلفة عملية التصليح بعد تشخيص العطب).

8- قسم المحاسبة والمالية: و هو المسؤول عن الوظيفة المالية والوظيفة المحاسبية معا، ومن المهام التي تستند إليه:

-مسك الدفاتر القانونية بانتظام: كاليومية... إلخ.

-تحضير الحسابات السنوية، إعداد الميزانية، حساب النتائج... إلخ

-متابعة جميع المهام الخاصة بمركب الملح.

-مراقبة فواتير الشراء وتحرير الصكوك من أجل تسديد ديون الموردين.

9- قسم الموارد البشرية: مسؤول عن اليد العاملة في المركب: حقوق التأمين، الرواتب والأجور.

المطلب الثالث : نشاط مركب الملح

يعتبر مركب تكرير الملح الوحيد على المستويين الوطني والإفريقي الذي ينتج ملحاً مكرراً، إضافة إلى الملح المعالج وبعض الأنواع الأخرى من الملح ، حيث يقوم باستغلال جبل الملاح المتواجد بالمنطقة على بعد 3 كلم من المركب لإنتاج ملح مكرر ذي جودة عالية،

بالإضافة إلى استغلال ملح الشطوط لإنتاج ملح معالج. وبشكل عام ، ينتج المركب صنفين من الملح حسب نوعية الاستعمال : ملح غذائي وآخر صناعي ، ولكل صنف تشكيلة واسعة من الأنواع ، يمكن تلخيص أهمها هذه الأنواع في الجدول التالي:

الجدول رقم(06) : أهم منتجات المركب من الملحين الغذائي والصناعي.

الملح الصناعي	الملح الغذائي
- ملح صناعي أقراص مضغوطة "صافي " 25 كغ.	- ملح مكرر " رفيع " كيس 1 كغ و 500 غ.
- ملح صناعي " سلمة " أقراص مضغوطة.	- ملح مكرر " رفيع " قارورة (flacon) 1 كغ و 750 غ و 500 غ .
- ملح الحمام "راحة" 200 غ، 300 غ، 570 غ، و 1 كغ .	- ملح مكرر " رفيع " 10 (dosette) غ، 60 غ، 150 غ
- ملح صناعي " جسيم " 1.8 كغ، 5 كغ، 10 كغ.	- ملح مكرر 25 كغ و 50 كغ .
- ملح صناعي غير معبأ (vrac).	- ملح معالج " شمسي " 1 كغ .
- ملح صناعي 25 كغ .	- ملح معالج كيس 25 كغ و 50 كغ.

المصدر: التقرير الشهري لدائرة الاستغلال.

لقد كان الهدف من إنشاء المركب في البداية تلبية احتياجات مركب المواد البلاستيكية ENIP بسكيكدة المقدرة بـ 70000 طن سنويا من الملح الصناعي. وكذا تغطية احتياجات شرق البلاد بـ 40000 طن سنويا من الملح الغذائي، إضافة إلى تلبية جزء من احتياجات آبار البترول بـ 30000 طن سنويا من الملح الصناعي، كما قام المركب بتصدير منتوجات العراق قبل حرب الخليج الأخيرة

المبحث الثاني: استخدام الأدوات التقليدية للتحليل المالي لإدارة المخاطر المالية في مؤسسة مركب الملح

تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة لصورة المؤسسة الاقتصادية ومن خلالها يتمكن كل من المساهمين والمقرضين وباقي الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة من تقييم أدائها، ومن خلال هذا المبحث سنحاول عرض أهم القوائم المالية لمؤسسة مركب الملح لفترة 2019-2021، المتمثلة في الميزانية، جدول حسابات النتائج والميزانية المختصرة. والقيام بتحليلها بواسطة الأدوات التقليدية للتحليل المالي وهي مؤشرات التوازن المالي و النسب المالي.

المطلب الأول: عرض القوائم المالية لمؤسسة مركب الملح لفترة (2019-2021).

الفرع الأول: عرض ميزانية مؤسسة مركب الملح

تقوم مؤسسة مركب الملح بإعداد الميزانية المحاسبية مثلها مثل باقي المؤسسات الاقتصادية وذلك حسب النظام المحاسبي المالي وطبيعة نشاطها وذلك كما هو مبين في الملاحق (01-12) الميزانية المحاسبية للمؤسسة لسنوات 2019-2020-2021.

فالميزانية تتكون من جانبين أساسيين هما : الأصول والخصوم، فالأصول تمثل استخدامات الموارد المالية التي تحصل عليها المؤسسة، أما الخصوم فتمثل الموارد المالية التي هي تحت تصرف المؤسسة.

1- جانب الأصول لميزانية المؤسسة: الجدول التالي يظهر ميزانية مركب الملح " جانب الأصول":

الجدول رقم(07): جانب الأصول لميزانية مؤسسة مركب الملح للسنوات (2019-2020-2021)

البيان	2019	2020	2021
أصول غير جارية			
فارق الاقتناء	20000.00	20000.00	20000.00
تثبيتات معنوية	1082130856.69	1084531231.64	2126382310.55
تثبيتات عينية			
أراضي			
مباني			
تجهيزات تقنية أدوات ولوازم			
تثبيتات عينية أخرى			
تثبيتات ممنوح امتيازاتها			
التثبيتات قيد الإنجاز	1183178730.60	1178978242.20	71357072.67
تثبيتات مالية			

			سندات موضوعة موضع معادلة
3908740.65	4146740.81	4598267.28	مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
18038811.69	18395310.82	17123169.17	قروض وأصول مالية غير جارية أخرى
			ضرائب مؤجلة على الأصول
2219706935.56	2286071525.47	2287051023.74	مجموع الأصول غير الجارية
			اصول جارية
275617841.13	242977699.71	136550935.69	مخزونات ومنتجات قيد الصنع
9565259.94	2299862.50	6955082.50	حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
31301900.00	16638003.54	5593018.54	الزبائن
37729.38	539932.60	982872.58	المدينون الآخرون
			الضرائب وما شابهها
20446127.21	10350720.41	18799657.27	حسابات دائنة آخرة واستخدامات مماثلة
			الموجودات وما شابهها
20446127.21	10350720.41	18799657.27	الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
20446127.21	10350720.41	18799657.27	الخزينة
336968857.66	272806218.76	168881566.58	مجموع الأصول الجارية
2556675793.22	2558877744.23	2455932590.32	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير المالية والملاحق رقم (02-05-08)

- الأصول الغير جارية: نلاحظ أن الأصول الغير جارية في انخفاض طفيف خلال فترة الدراسة، فمن 2219706935.56 إلى 2286071525.47 دج سنة 2020 إلى 2287051023.74 دج سنة 2019 وهذا الانخفاض راجع إلى الانخفاض في قيمة قروض والأصول المالية الأخرى الغير جارية، فمن المبلغ 2021. وهذا الانخفاض راجع إلى الانخفاض في قيمة قروض والأصول المالية الأخرى الغير جارية، فمن المبلغ 4598267.28 دج سنة 2019 إلى 4146740.81 دج سنة 2020 إلى 3908740.56 دج سنة 2021.

- الأصول الجارية: نلاحظ أن الأصول الجارية ارتفعت من 168881566.58 دج سنة 2019 إلى 272806218.76 دج سنة 2020 إلى 33696888857.66 دج سنة 2021. وهذا بسبب انخفاض في الضرائب فمن المبلغ 982872.58 دج سنة 2019 إلى 539932.60 دج سنة 2020 إلى 37729.38 دج سنة 2021 وبالتالي نلاحظ أن مجموع الأصول في تزايد مستمر نتيجة زيادة الأصول الجارية.
- 2- جانب الخصوم لميزانية المؤسسة: الجدول التالي يظهر ميزانية مركب الملح من " جانب الخصوم" للفترة (2019-2020)

الجدول رقم(08): جانب الخصوم لميزانية مؤسسة مركب الملح خلال الفترة(2021-2019):

البيان	2019	2020	2021
الأموال الخاصة			
رأس المال الصادر	-	-	-
علاوات واحتياطات			
فارق إعادة التقييم	4844100.00	4844100.00	
النتيجة الصافية	56835983.65	58186897.28	-10200381.87
رؤوس أموال خاصة أخرى	-7399987.25	-7399987.25	
مجموع الأموال الخاصة	54280096.40	55631010.03	-10200381.87
الخصوم غير متداولة			
قروض وديون مالية			
ضرائب الخصوم المؤجلة	6248739.85	6248739.85	6248739.85
ديون أخرى غير جارية	2314081670.07	2387942740.49	2476404174.56
مؤونات ومنتجات مدرجة في الحسابات سلفا	28515422.54	33259703.79	38301836.71
مجموع الخصوم الغير متداولة	2348845832.46	2427451184.13	2520954751.12
الخصوم المتداولة			
موردون وحسابات ملحقة			
ضرائب	41652212.70	60274525.26	33165633.72
ديون أخرى	2823494.50	3932930.67	1542111.00
	8330954.26	11588094.14	11213679.25
مجموع الخصوم المتداولة	52806661.46	75795550.07	45921423.97

2556675793.22	2558877744.23	2455932590.32	المجموع العام للخصوم
---------------	---------------	---------------	----------------------

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة والملاحق رقم (03-06-09)

نلاحظ من الجدول ما يلي:

- رؤوس الأموال الخاصة: نلاحظ أن رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال الفترة المدروسة زادت بين سنتي 2019 و 2020 من 54280096.40 دج إلى 55631010.03 دج بسبب الزيادة في النتيجة الصافية. وانخفضت إلى (-10200381.87) دج سنة 2021 بسبب انخفاض في رؤوس الأموال والملاحظ من خلال جانب الخصوم أن رأس المال الصادر غير موجود في الميزانية كون هذه المؤسسة هي وحدة فرعية من بين الوحدات المنتشرة على التراب الوطني والتابعة للشركة الأم بولاية قسنطينة.
- الخصوم الغير جارية: نلاحظ أن المؤسسة في تزايد خلال فترة الدراسة، فمن 2348845832.46 دج سنة 2019 إلى 2427451184.13 دج سنة 2020 إلى 250954751.12 دج سنة 2021.
- الخصوم الجارية: نلاحظ أن الخصوم الجارية خلال الفترة المدروسة ارتفعت بين سنتي 2019 و 2020 من 52806661.46 دج إلى 75795550.07 دج وهذا راجع إلى زيادة الضرائب من 2823444.50 دج إلى 3932930.67 دج . وانخفضت سنة 2021 الى 45921423.97 دج بسبب انخفاض في الضرائب الى 1542111.00 دج.

الفرع الثاني: عرض جدول حسابات النتائج خلال الفترة(2019-2021).

يعتبر جدول حسابات النتائج الوسيلة التي يتم بموجبها تحديد إيرادات وتكاليف الدورة المالية، فمن خلاله يمكن معرفة سير نشاط أي مؤسسة في دورة مالية ما، والجدول الموالي يبين جدول حساب النتيجة حسب طبيعة مؤسسة مركب الملح لسنة 2019-2020-2021، الذي من خلاله يمكن تقييم أداء المؤسسة للفترة المعينة.

الجدول رقم(09): جدول حسابات النتائج لمؤسسة مركب الملح حسب الطبيعة للفترة(2019-2021):

البيان	2019	2020	2021
إنتاج السنة المالية	590230905.60	654693025.98	566739517.93
مشتريات مستهلكة	217874608.29	252384125.19	215534427.25
خدمات خارجية واستهلاكات اخرى	59455325.17	62495393.95	54343944.69
استهلاك السنة المالية	277328933.46	314879519.14	269878371.94
القيمة المضافة للاستغلال	312901972.14	339813506.84	296861145.99

139064080.47		124589048.40	أعباء المستخدمين
5964166.67		7319262.83	ضرائب ورسوم المدفوعات المشابهة
151832898.85	200085415.82	180993660.91	الفائض الإجمالي للاستغلال
29860693.43		4279629.82	المنتجات العملية الأخرى
33638711.98		8909038.98	الأعباء العملية
157898763.04		119582120.77	مخصصات الإهلاكات والمؤونات
		192117.58	استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات
-9843882.74	56914755.63	56974248.56	القيمة العملية
		1845.17	منتجات مالية
		-1845.17	النتيجة المالية
-9843882.74	56914755.63	56972403.39	النتيجة العادية قبل الضرائب
356499.13		136419.74	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغييرات) حول النتائج مجموع نواتج النشاطات العادية مجموع أعباء النشاطات العادية
596600211.36	670911601.27	594702653.00	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
606800593.23	612724703.99	537866669.35	النتيجة الغير عادية
-10200381.87	58186897.28	56835983.65	النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية والملاحق رقم (01-04-07)

تحليل جدول النتائج:

- النتيجة المالية: في سنة 2019 نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والذي يعتبر جدول حسابات النتائج أنها كانت سالبة أما في سنتي 2020 و 2021 منعدمة بسبب ظهور منتجات مالية سمحت بتغطية خسارة سنة 2019..
- النتيجة الصافية للأنشطة العادية: تتزايد بين سنتي 2019 و 2020 وانخفضت سنة 2021 و هذا بسبب الضرائب المؤجلة التي ظهرت في سنة 2019 و 2021.

- النتيجة الغير عادية: زادت في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 ثم انخفضت سنة 2021.
- النتيجة الصافية للسنة المالية: زادت سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 وانخفضت سنة 2021.

الفرع الثالث: عرض الميزانية المالية المختصرة.

جدول رقم(10): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مركب الملح جانب الأصول فترة (2019-2021):

البيان	2019	2020	2021
الأصول الثابتة	2287051023.74	2286071525.47	2219706935.56
مجموع الأصول الثابتة	2287051023.74	2286071525.47	2219706935.56
أصول متداولة			
قيم الاستغلال	136550935.69	242977699.71	275617841.13
قيم قابلة للتحقق	13530973.62	19477798.64	40904889.32
قيم جاهزة	18799657.27	10350720.41	20446127.21
مجموع الأصول المتداولة	168881566.58	272806218.76	336968857.66
مجموع الأصول	2455932590.32	2558877744.23	2556675793.22

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المحاسبية.

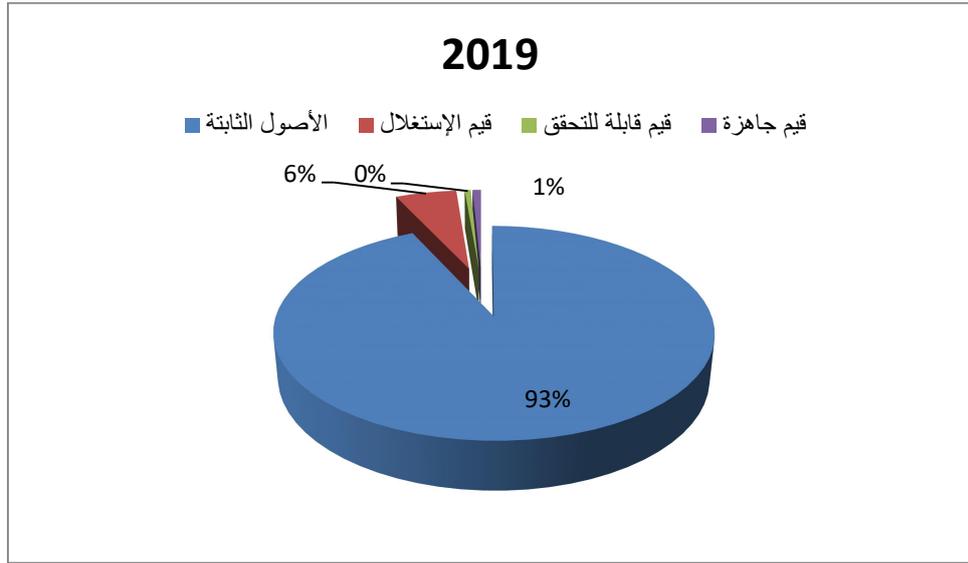
جدول رقم(11): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مركب الملح جانب الخصوم فترة (2019-2021)

البيان	2019	2020	2021
الأموال الدائمة			
الأموال الخاصة	54280096.40	55631010.03	-10200381.87
ديون طويلة الأجل	2348845832.46	2427451184.13	2520954751.12
مجموع الأموال الدائمة	2403125928.86	2483082194.16	2510754369.25
ديون قصيرة الأجل	52806661.46	757955507	45921423.97
مجموع الخصوم	2455932590.32	2558877744.23	2556675793.22

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المحاسبية.

من اجل قراءة معطيات الميزانية المختصرة لمؤسسة مركب الملح لوطاية أكثر وضوحا وسهولة نقوم بتمثيلها بيانيا بالاعتماد على طريقة الدوائر النسبية كما يلي :

الشكل رقم (08) التمثيل البياني لميزانية مالية المختصرة لمؤسسة مركب الملح جانب الأصول لسنة 2019



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مركب الملح.

الشكل رقم(09): التمثيل البياني للميزانية المالية لمؤسسة مركب الملح جانب الأصول لسنة 2020



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مركب الملح.

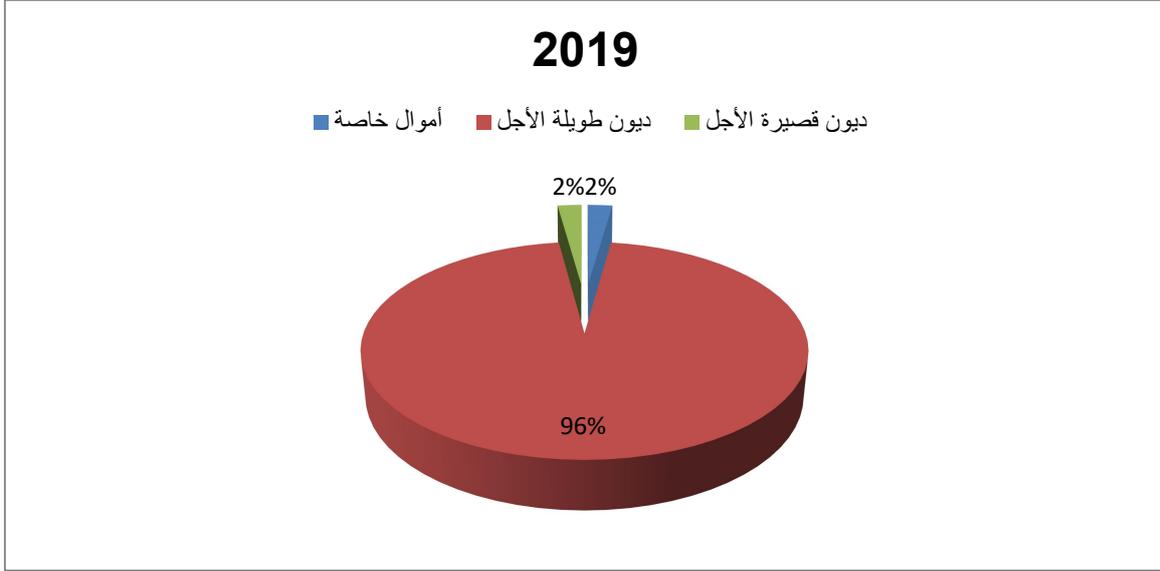
الشكل رقم(10): التمثيل البياني للميزانية المالية لمؤسسة مركب الملح جانب الأصول لسنة2021



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مركب الملح.

من خلال الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مركب الملح خلال فترة 2019-2021 والتمثيل البياني لتركيبه أصولها، نلاحظ أن الأصول الثابتة انخفضت سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 ب 4% أما بين سنتي 2020 و 2021 انخفضت ب 2%، أما من جانب الأصول المتداولة فنلاحظ أن قيم الاستهلاك سجلت تزايد في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 بنسبة 4% وزيادة أيضا بين سنتي 2021 و 2022 بنسبة 1% وهذا يدل على أن المؤسسة شهدت تحسن في تصريف مخزونها، و نلاحظ أن القيم القابلة للتحقق كانت ضئيلة في سنة 2019 ثم ارتفعت سنتي 2020 و 2021 إلى 1%. أما القيم الجاهزة كانت 1% في سنة 2019 ثم انخفضت سنة 2020 ثم ارتفعت سنة 2021 إلى 1%.

الشكل رقم(11): التمثيل البياني للميزانية المالية لمؤسسة مركب الملح جانب الخصوم لسنة 2019



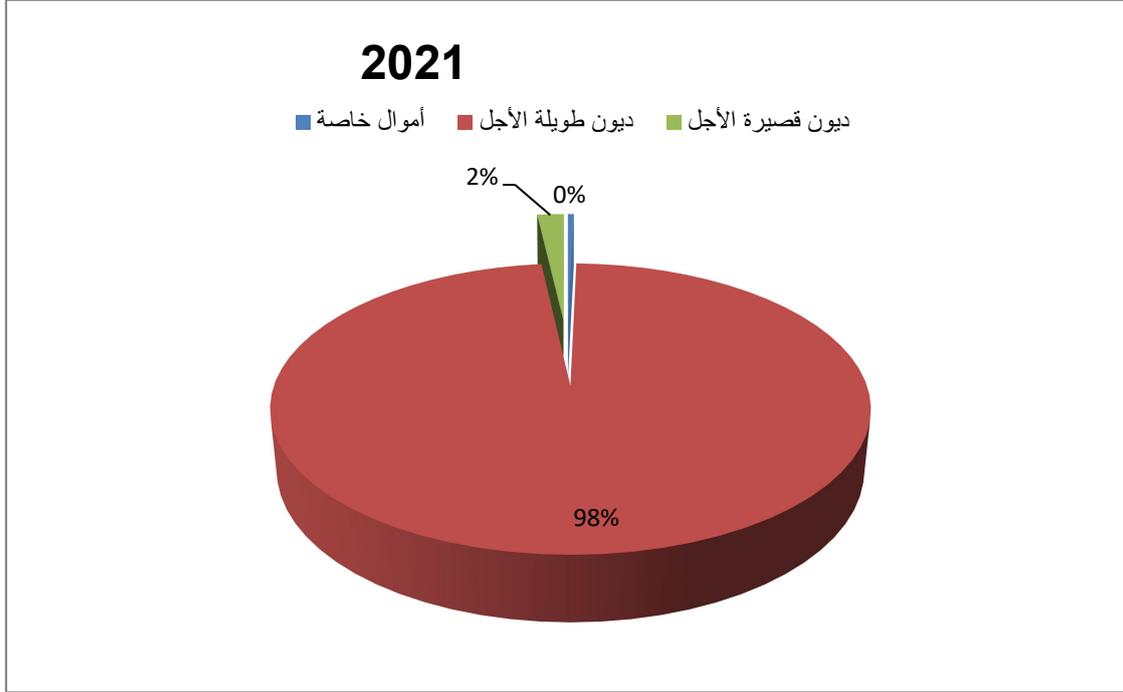
المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مركب الملح.

الشكل رقم(12): التمثيل البياني للميزانية المالية لمؤسسة مركب الملح جانب الخصوم لسنة 2020



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المختصرة لمؤسسة مركب الملح.

الشكل رقم(13): التمثيل البياني للميزانية المالية لمؤسسة مركب الملح جانب الخصوم لسنة 2021



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانية المختصرة لمؤسسة مركب الملح.

من خلال الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مركب الملح خلال فترة 2019-2021 والتمثيل البياني لتركيبية خصومها نلاحظ أن اتجاه تغير الأموال الخاصة ثابتة بين سنتي 2019 و 2020 وانخفضت سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 بنسبة 2% فهي تمثل وزن نسبي كبير من إجمالي الخصوم، أما الديون قصيرة الأجل زادت بنسبة 21% بين سنتي 2019 و 2020 وانخفضت ب 21% بين سنتي 2020 و 2021، أما ديون طويلة الأجل انخفضت بين سنتي 2019 و 2020 بنسبة 21% ونلاحظ تغير ملحوظ مقارنة بين سنتي 2020 و 2021 بنسبة 23%.

المطلب الثاني التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية

سنقوم من خلال هذا المطلب بتشخيص وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي وهي رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة.

الفرع الأول: حساب رأس المال العامل (FR)

الجدول رقم(12): يوضح تطور رأس المال العامل لمركب الملح لوطاية للفترة (2019-2021)

البيان	2019	2020	2021
الاموال الدائمة	2403125928.86	2483082194.16	2510754369.25
-			
الاصول الثابتة غ متداولة	2287051023.74	2286071525.74	2219706935.56
رأس المال العامل	116074905.12	197010668.69	291047433.69
الاصول المتداولة	168881566.58	272806218.76	336968857.66
-			
الديون قصيرة الاجل	52806661.46	75795550.07	45921423.97
رأس المال العامل	116074905.12	197010668.69	291047433.69

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية

✓ نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال العامل لمركب الملح لوطاية خلال الفترة المدروسة في حالة تزايد هذا يدل أن رأس المال العامل موجب وان الاستخدامات الجارية < الموارد الجارية وكذلك فقد حققت المؤسسة إحدى شروط التوازن المالي، وما يمكن قول إن المؤسسة استطاعت أن تغطي جميع أصولها الثابتة التي تمتلكها بأموالها الدائمة، هذا ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان تستطيع من خلاله تسديد ديونها قصيرة الأجل في حال عدم توافق آجال تحويل الأصول المتداولة.

1-1 اصناف رأس المال العامل

الجدول رقم(13): يوضح أصناف رأس المال العامل لمركب الملح لوطاية للفترة (2019-2021)

البيان	2019	2020	2021
الاموال الخاصة	54280096.40	55631010.03	-10200381.87
-			
الاصول الثابتة	2287051023.74	2286071525.74	2219706935.56
رأس المال العامل الخاص	-2232770927.34	-2230440515.71	-2321707317.43

2556675793.22	2558877744.23	2455932590.32	مجموع الخصوم -
-10200381.87	55631010.03	54280096.40	الاموال الخاصة
2566876175.09	2503246734.2	2450452493.92	رأس المال العامل الاجنبي
2556675793.22	2558877744.23	2455932590.32	مجموع الاصول -
2219706935.56	2286071525.74	2287051023.74	الاصول الثابتة
336968857.66	272806218.49	168881566.58	رأس المال العامل الاجمالي

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات وهي :

رأس المال العامل الخاص :

نلاحظ قيمة رأس المال العامل الخاص سالبة خلال فترة الدراسة هذا ما يعني ان المؤسسة ليست قادرة على تمويل اصولها الثابتة من مواردها الخاصة دون الاعتماد على موارد خارجية، وبالتالي فإن الموارد المالية المخصصة لتمويل الاستثمارات الرأسمالية ليست مصادر داخلية وهو مؤشر سلبي للمؤسسة على التعبئة للأطراف الخارجية.

رأس المال العامل الاجنبي :

نلاحظ ارتفاع رأس المال العامل الأجنبي مقارنة بالأموال الخاصة للمؤسسة وهذا بسبب زيادة الديون طويلة الأجل وهو ما يؤكد التحميل السابق لرأس المال العامل الخاص.

رأس المال العامل الاجمالي :

إن القيمة المعتبرة لرأس المال العامل الاجمالي للمؤسسة خلال فترة الدراسة مقارنة برأس المال العامل الاجنبي يدل على عدم امتلاك المؤسسة لسيولة معتبرة.

الفرع الثاني : حساب الاحتياجات رأس المال العامل (BFR)

احتياجات رأس المال العامل = الاصول المتداولة - الخصوم المتداولة

والجدول رقم (14): التالي يوضح احتياجات رأس المال العامل لمركب الملح لوطاية للفترة (2019-2021)

البيان	2019	2020	2021
الاصول المتداولة	168881566.58	272806218.76	336968857.66
-الخصوم المتداولة	52806661.46	75795550.07	45921423.97
احتياجات رأس المال العامل	116074905.12	197010668.69	291047433.69

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المحاسبية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن احتياجات رأس المال العامل موجب وأكبر من الصفر للفترة 2019-2021 وهذا يعني ان الاستخدامات تفوق الموارد أي ان القروض القصيرة لا تغطي احتياجات الدورة ومنه المؤسسة بحاجة لأموال اضافية لتغطية الجزء المتبقي حيث كانت في 2019 ب 116074905.12 وقدرت في 2020 ب 197010668.69 وفي 2021 ب 291047433.69، ومنه المؤسسة حققت شرط التوازن.

الفرع الثالث :حساب الخزينة (TN)

من خلال الجدول التالي يمكن توضيح كيفية حساب الخزينة الصافية لمركب الملح لوطاية خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (15): يوضح الخزينة الصافية لمركب الملح لوطاية للفترة (2019-2021)

البيان	2019	2020	2021
رأس المال العامل	116074905.12	197010668.69	291047433.69
-			
احتياجات رأس المال العامل	116074905.12	197010668.69	291047433.69
الخزينة الصافية	0	0	0

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المحاسبية

■ الخزينة نلاحظ ان الخزينة الصافية تساوي الصفر هذا يدل على ان رأس المال العامل = احتياجات رأس المال العامل، وهذا ما يعرف بالخزينة المثلى، والوصول إلى هذه الحالة، يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة، عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد، ومنه التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

المطلب الثالث: التحليل المالي بالنسب المالية في المؤسسة محل الدراسة

عند توجهنا لمؤسسة الملح بالوطاية اكتشفنا أنها لا تقوم بحساب النسب المالية بحكم أنها وحدة من وحدات المؤسسة الام بقسنطينة وهاته الاخيرة هي التي تحسب النسب المالية، وقد حاولنا التطرق إلى التحليل المالي من خلال حساب جميع النسب المالية ، فبعد تطرقنا لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بواسطة مؤشرات التوازن المالي سنقوم الآن باستخدام النسب المالية وهي نسب السيولة، نسب الربحية، النشاط نسب التمويل، نسب المردودية.

الفرع الاول :حساب نسبة السيولة ونسبة الربحية

اولا : حساب نسبة السيولة

سوف يتم التعرف على نسب السيولة لمركب الملح لوطاية من خلال الجدول التالي من اجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في اجالها المحددة.

الجدول رقم (16): نسب السيولة لمركب الملح لوطاية للفترة (2019-2021)

البيان	العلاقة	2019	2020	2021
نسبة التداول	(الأصول الجارية/ الخصوم الجارية) × 100	319.8	359.9	732.9
نسبة السيولة السريعة	(الأصول الجارية- المخزون) / الخصوم الجارية × 100	61.22	39.35	133.59
نسبة السيولة الجاهزة	(القيم الجاهزة/ الخصوم الجارية) × 100	35.94	13.65	44.52

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية

أ- تحليل نسب التداول

نلاحظ من الجدول أعلاه الأصول المتداولة تغطي الديون القصيرة الأجل خلال الفترة المدروسة، وكانت النسبة سنة 2019 تساوي 319.8% ثم ارتفعت سنتي 2020 و 2021 بنسبة 359.9% و 732.9% على التوالي وهذا مؤشر جيد يدل على أن المؤسسة لا تعاني من مشاكل سداد التزاماتها، وبالتالي فالمؤسسة تفادت مخاطر التمويل حيث كلما كانت النسبة أكبر من 1 كانت أحسن.

ب- تحليل نسب السيولة السريعة

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة السيولة السريعة أكبر من الواحد في سنتي 2019 و 2020 و 2021، ويفسر هذا بأن القيم الجاهزة والقابلة للتحقق تغطي مجموع الديون القصيرة الأجل مع وجود فائض، ويدل هذا على أن المؤسسة قادرة على تسديد

ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها ، وبالتالي فالمؤسسة لا تعاني من المخاطر المالية رغم استبعاد المخزون السمعي الذي يأخذ وقت لتحويله إلى نقدية.

ت-تحليل نسب السيولة الجاهزة

كما سبق الإشارة إليها فإن هذه النسبة تعد أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة، أنها تعتمد على القيمة الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل دون اللجوء الى بيع مخزونات أو تحصيل مدينيها، من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة للمؤسسة تكون 35.94% لسنة 2019 ثم تنخفض إلى نسبة 13.65% في سنة 2019 لتزداد مرة أخرى في سنة 2021 ب 44.52% هذا يدل على نسبة السيولة جيدة.

ثانيا: نسب الربحية

جدول رقم (17): يمثل نسب الربحية لمركب الملح لوطاية للفترة (2019-2021)

البيان	العلاقة	2019	2020	2021
المردودية المالية	النتيجة الصافية/الاموال الخاصة	1.05	1.03	1
المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية/مجموع الاصول	0.02	0.01	-0.003

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة

أ- المردودية المالية :

من خلال الجدول نرى انخفاض في المردودية المالية خلال السنة 2021 وهذا بسبب انخفاض النتيجة الصافية مقارنة بارتفاع الاموال الخاصة، عموما نلاحظ ان المردودية المالية في المؤسسة ضعيفة حيث في انخفاض دائم خلال الفترة المدروسة حيث لم تتجاوز نسبة 1.05 اي كل واحد دينار من الاموال الخاصة يولد 1.05 دينار من النتيجة الصافية لتصل في سنة 2021 الى 1 ويرجع هذا التناقص الى عدم كفاءة المؤسسة في استغلال الاموال الخاصة.

ب-المردودية الاقتصادية :

من خلال الجدول نلاحظ ان هناك انخفاض في المردودية الاقتصادية لسنة 2020 بنسبة 0.01 اي كل 1 دينار تستثمره يولد 0.01 من النتيجة الصافية، لينخفض الى اسوء قيمة في سنة 2021 بنسبة 0.003 ونلاحظ اعلى نسبة فترة الدراسة هي سنة 2019 وفي السنتين الاخيرتين نلاحظ انخفاض سيء، ومنه فإن المردودية الاقتصادية ضعيفة في المؤسسة، وهذا راجع لارتفاع الكبير لأصول المؤسسة مقارنة بنتيجة الاستغلال التي تحققها.

الفرع الثاني: نسبة النشاط ونسبة التمويل

اولا: نسبة النشاط

يتم تحديد نسب النشاط من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (18): يمثل نسبة النشاط لمركب الملح لوطاية للفترة (2019-2021)

البيان	العلاقة	2019	2020	2021
معدل دوران مجموع الاصول	رقم الأعمال / مجموع الأصول	0.12	0.11	0.12
معدل دوران الاصول الجارية	رقم الأعمال / الأصول الجارية	1.73	1.03	0.88
معدل دوران الاصول غير الجارية	رقم الاعمال / الاصول غير الجارية	0.13	1.04	0.13

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية

أ- معدل دوران مجموع الأصول

يقدر معدل دوران مجموع الأصول للمؤسسة بـ 0,72 هذا يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة في سنة 2019 يولد 0.12 دينار و هذا ما يدل على عدم كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها و أن المؤسسة لا تعمل بمستوى لابس به من طاقتها الإنتاجية، و هذا ما يعني أن المؤسسة لا يمكنها زيادة حجم المبيعات دون زيادة في رأس المال اما بالنسبة لسنة 2020 انخفضت وزادت في السنة 2021 بنفس معدل دوران مجموع الاصول لسنة 2019.

ب- معدل دوران الاصول الجارية

نلاحظ في السنة 2019 كان معدل دوران الاصول الجارية 1.73 وهذه النسبة مرتفعة كما نعلم ان معدل دوران الأصول الجارية يتراوح بين 0,95 و 1,14 هو معدل متوسط وقد يكون هذا راجع الى سوء تسيير المخزون وفي سنتي 2020 و 2021 اصبحت تنخفض النسبة وتقدر بـ 1.03 و 0.88 يدل على حسن تسيير في المخزون.

ت- معدل دوران الأصول الغير جارية

بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الرأسمالية على خلق المبيعات، فبالنسبة لسنة 2019 يقدر هذا المعدل بـ 1.73 و هذا يعني ان كل دينار مستثمر من الأصول الغير الجارية يولد بـ 1.73 دينار من المبيعات وهذا ما يدل على عدم كفاءة الإدارة في استغلال أصولها الغير جارية بينما انخفض هذا الكفاءة خلال سنة 2020 بـ 1.04 و انخفضت مرة اخرى في سنة 2021 بـ 0,88 هذا ما يعني أن الأداء التشغيلي للمؤسسة قد انخفض.

ثانيا: نسبة التمويل

جدول رقم(19): يمثل نسبة التمويل لمركب الملح لوطاية للفترة (2019-2021)

2021	2020	2019	العلاقة	البيان
1.003	0.98	0.98	مجموع الديون/ مجموع الأصول	نسبة التداول
1.13	1.09	1.06	الأموال الدائمة/ الأصول الغير جارية	نسبة التمويل الدائم
-0.004	0.24	0.02	الأموال الخاصة/ الأصول الغير جارية	نسبة التمويل الخاص

المصدر من اعداد الطلبة اعتمادا على القوائم المالية

أ- نسبة التداول:

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها حيث تكون ثابتة في سنتي 2019 و 2020 و تقدر ب 0.98% ثم ارتفاعه في السنة الأخيرة الى 1.003% من المتوقع أن المؤسسة لا تواجه أي صعوبة في سداد قيمة الديون و الفوائد حين يصل موعد استحقاقها.

ب- نسبة التمويل الدائم:

تقيس هذا النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة لأصول الغير جارية، و من خال حساب البنية للمؤسسة و اتضح أن المؤسسة تمكنت من تغطية كل أصولها الغير جارية من أموالها الدائمة خال فترة الدراسة ، و هذا ما يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل أن النسبة تفوق الواحد .

ت- نسبة التمويل الخاص:

توضح هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة لأصول الغير جارية، و بما أن هذه البنية اقل من الواحد فإن ذلك يعني أن كل الأصول الغير جارية غير ممول عن طريق الأموال الخاصة و هذا ما يدل على وجود رأس مال العامل سالب للمؤسسة خلال فترة الدراسة.

✓ تعتبر نتائج نسب التمويل مؤشر ايجابي للوضعية المالية للمؤسسة الا نسبة التمويل الخاص.

الفرع الثالث: نسبة المردودية

جدول رقم (20): يمثل نسب المردودية لمركب الملح لوطاية للفترة (2019-2021)

البيان	العلاقة	2019	2020	2021
نسبة ربحية الاموال الخاصة	(الربح الصافي / الأموال الخاصة)×100	104.7	104.6	100
نسبة مردودية النشاط	(الربح الإجمالي / رقم الأعمال) ×100	-0.0007	0	0

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة

من الجدول اعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات وهي:

نسبة ربحية الاموال الخاصة :

يتضح من خلال نسب المردودية الجدول اعلاه ان هناك انخفاض في هذه النسب خلال السنتين الاخيرتين 2020 و 2021 حيث تقدر ب 104.6% و 100% على التوالي حيث ان المؤسسة لا تحقق الربح الكافي.

نسبة مردودية النشاط:

يتضح من خلال نسبة مردودية النشاط أن المؤسسة حققت خسارة في سنة 2019 ، حيث نجد خلال السنتين الأخيرتين 2020 و 2021 أن نسبة مردودية النشاط تساوي 0 وهذا يدل على أن المؤسسة حققت تون مالي.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال تقييم الوضعية المالية لمؤسسة مركب الملح -الوطاية- وذلك استنادا إلى الوثائق والمعلومات المقدمة حيث قمنا بإعداد الميزانيات المالية المختصرة لسنوات 2019-2020-2021 والتي على أساسها قمنا بتطبيق أدوات التحليل المالي من مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، وهذا ما أمكننا من استنتاج العديد من النتائج حول النشاط المالي للمؤسسة من أهمها:

- لقد حققت المؤسسة توازنات مالية خلال السنوات الثلاث، حيث كانت الخزينة موجبة وهذا ما يعني أن المؤسسة تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال هذه السنوات.
- مؤسسة مركب الملح تسير في مسار جيد وهذا من خلال النتائج المحققة فمثال ذلك نجد أن نسب المردودية حققت توازن مالي .
- المؤسسة استطاعت توفير السيولة الكافية للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بفضل الأصول المتداولة القادرة على تغطية جميع الديون الجارية ويبقى هناك فائض.

الخاتمة

الخلاصة

من خلال دراستنا لموضوع دور التحليل المالي في إدارة المخاطر المالية لمؤسسة مركب الملح - الوطاية- يمكن القول بأن التحليل المالي أمر ضروري يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة ومهما كان حجمها أو طبيعتها فإنه يحاول الاعتماد على وسائله الداخلية لتمويل احتياجات المؤسسة. ولقد اخترنا أهم أدوات وأساليب التحليل المالي التقليدية ألا وهي مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

إن التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية مستعمل بجدية لما له من أهميته البالغة، ولهذا فالمؤسسات الجزائرية مطالبة باستعمال الطرق العلمية في تسيير المؤسسة، فالتحليل المالي يعد وسيلة للتقييم والرقابة على مدى تحقيق الأهداف المنتظرة من طرف المؤسسة وتصحيح الانحرافات إن وجدت كما أنه يساعد المؤسسة على معرفة مركزها المالي. إذ تبين لنا أن التحليل المالي هو مرآة عاكسة للوضع المالي للمؤسسة.

من خلال الدراسة الميدانية تبين أن مؤسسة مركب الملح لا تضم إدارة متخصصة وظيفتها الرئيسية إدارة المخاطر المالية التي تمر بها المؤسسة، هذا بالإضافة إلى غياب مخطط عملي يندرج ضمن استراتيجيات وسياسات المؤسسة يكون هدفه تتبع المخاطر المالية التي تصادف المؤسسة والسيطرة والتحكم فيها.

من الدراسة التطبيقية لهذا الموضوع توصلنا في النهاية إلى جملة من النتائج وهي كالتالي:

- استطاعت مؤسسة مركب الملح خلال فترة الدراسة (2019-2021) أن تحقق قيم موجبة لكل من رأس المال العامل والاحتياج في رأس العامل وكذا الخزينة ومؤشرات جيدة لوضع المؤسسة أي أن قاعدة التوازن المالي محققة.
- نسب السيولة: موجبة وهذا يدل على أن كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالاحتياجات.
- نسب الربحية: تبين أن المؤسسة خلال فترة الدراسة استطاعت تسيير مواردها بطريقة فعالة
- نسب النشاط: تبين أن المؤسسة لا توجد عندها كفاءة في إدارة أصولها فعلى المؤسسة تسيير مواردها بطريقة فعالة لتحقيق عوائد جيدة.
- نسب التمويل: المؤسسة تعتمد في تمويل نشاطها على التمويل الذاتي بالدرجة الأولى.
- نسب المردودية: هذه الأخيرة موجبة لكنها تتناقص أي أن المؤسسة في حالة الخسارة، ويعود ذلك إلى النتيجة الصافية سالبة.

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: بعد إجراء الدراسة التطبيقية لاحظنا أن مؤسسة مركب الملح بالوطاية لا تستخدم التحليل المالي الذي يعتبر من أهم أدوات التخطيط والرقابة والتسيير، أي أن المؤسسة لا تستخدم مؤشرات التوازن المالي، لأن مركب الملح يعتبر مؤسسة فرعية، والمؤسسة الأم المتواجدة بولاية قسنطينة هي التي تقوم بهذه المهمة ألا وهي قياس المخاطر المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي، مما

جعل مؤسسة مركب الملح تعاني من ضعف أدائها وكفاءة أنشطتها، فالتحليل المالي يوفر معلومات لا غنى عنها عندما يتعلق الأمر بالمعلومات المالية التي تفيد المؤسسة وهذا ما يبين عدم صحة الفرضية.

الفرضية الثانية: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية من أهم الأدوات التي يستخدمها المحلل المالي باعتبارها تحيط بمختلف جوانب المؤسسة ، والقرارات المتخذة عن نتائجها مبنية على معلومات دقيقة، لكن المؤسسة فرعية لا تقوم بهذه المهمة وهذا ما يبين عدم صحة الفرضية.

وبناء على ذلك حاولنا تطبيق أدوات التحليل المالي لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة للوقوف على المخاطر المختلفة التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة التي كان بالإمكان إدارتها والتقليل من أضرارها على المؤسسة في حالة استخدامها لأدوات التحليل المالي.

الاقتراحات:

- ضرورة إدخال التحليل المالي في الإصلاح المحاسبي هذا الأخير الذي أهمل التحليل المالي رغم أهميته في تشخيص الحالة المالية للمؤسسات الاقتصادية.
- تكوين الإطارات في جانب التحليل المالي لما له من أهمية في تصحيح الانحرافات السلبية التي قد تؤثر على مردودية وأداء المؤسسة.
- تتعدد وتنوع المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة يجب عليها استحداث قسم جديد يكون نشاطه الأساسي إدارة مختلف المخاطر المالية بصفة فعالة وأكثر مرونة في التعامل مع التقلبات والتغيرات المتسارعة في المحيط.
- يجب توعية المؤسسات الجزائرية بهذه المفاهيم وتزويدها بالكوادر العلمية قبل الدعوة إلى تطبيقها.

أفاق الدراسة:

وفي الأخير يمكننا التوصل إلى نتيجة مفادها لا يمكن الاستغناء على التحليل المالي كونه يعطي صورة جيدة عن وضع المؤسسة المالي وربحياتها خلال فترة زمنية محددة، والمخاطر المالية التي تواجهها وعليه لا يزال موضوع دور التحليل المالي في إدارة المخاطر المالية أمامه الكثير من البحث والعمل والتغيير، ونتمنى أن تكون بداية ايجابية في سبيل إثراء العلوم والمعرفة. إضافة لما سبق نقتراح بعض أفاق الدراسة كما يلي:

- التقنيات الكمية لتوقع الخطر وتحليله.
- دور التحليل المالي في صياغة إستراتيجية المؤسسة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- 1- الأستاذ علي خلف عبد الله- البروفيسور وليد ناجي الحيايلى. (2015). التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الإنحرافات. عمان- الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.
- 2- الطاهر لطرش. (2001). تقنيات البنوك. بن عكنون- الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 3- احمد حلمي جمعة&سمير البرغثي. (2007). در المدقق الداخلي في ادارة المخاطر في ادارة المخاطر في البنوك التجارية الاردنية. 5. عمان - الاردن.
- 4- بدره درويش. (2019/2018). دور التشخيص المالي في تسيير المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية. ام بواقي.
- 5- حمزة محمود الزبيدي. (2004). التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل. عمان: مؤسسة الوراق.
- 6-خير الله فرج. (2016). إدارة المخاطر المالية. عمان: دار المجد للنشر والتوزيع 2015.
- 7-زياد رمضان و محمود الخلايلة. (2013). التحليل والتخطيط المالي . القاهرة- مصر: دار الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
- 8- سعد علي حمود العنزي، و عراك عبود عمير الدليمي. (2005). تأثير ادارة المخاطر وفوائدها في المنظمات مدخل نظري تحليلي. جامعة الانبار بغداد.
- 9- سلام اسامة عزمي، و نوري موسى شقيري. (2010). ادارة الخطر والتأمين. عمان_الاردن: دار حامد.
- 10- شاكرا محمد منير، و نور عبد الناصر اسماعيل. (2005). مدخل صناعة القرارات. عمان: دار وائل للنشر.
- 8- شعيب شنوف. (2014). التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي . عمان- الأردن: زهران للنشر والتوزيع.
- 11- طارق عبد العال حماد. (2003). ادارة المخاطر. الاسكندرية -مصر، الدار الجامعية.
- 12-عاطف وليم أندرواس. (بلا تاريخ). التمويل والإدارة المالية للمؤسسات. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

13- علي خلف عبد الله الحيايلى، و ناجي وليد. (2014). التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الإنحرافات. عمان-الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.

14- كارين أ.هورشر. (2008). أساسيات إدارة المخاطر المالية. مدينة العبور - الحي الاول - محلية 5 - القاهرة ص.ب.115 العبور: مكتبة الحرية للنشر والتوزيع.

15- مفلح عقل. (2000). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي. عمان: دار المستقبل للنشر.

16- نوري موسى شقيري، و آخرون. (2012 م -1433 هجري). إدارة المخاطر. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع الطباعة.

17- محي الدين عبد الرزاق حمزة. (2017م-1438هـ). تحليل ومناقشة الميزانيات. عمان - الأردن: دار الإعصار العلمي.

18- منير شاكر محمد نور، و عبد الناصر إسماعيل. (2005). مدخل صناعة القرارات. عمان: دار وائل للنشر.

الرسائل والاطروحات:

1- الطاهر لطرش. (2001). تقنيات البنوك. بن عكنون- الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

1- أمنة دراجي. (2015). دور التشخيص المالي في تحسين فعالية التسيير المالي في المؤسسة الاقتصادية. مذكرة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية . الجزائر: جامعة الجزائر.

2- إيمان عياشي. (2014/2015). استخدام الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية. أم البواقي .

3- بن خالق سعيدة & لفقيه كلثوم. (2016/2017). دور ادارة المخاطر المالية في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة ايباش للاشغال العامة). جامعة احمد دراية ادرار - الجزائر.

4- بوهالي فاطمة. (2018). ادارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة عدد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، 12 (3).

5- تودرت أكلي. (2009). التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي. مذكرة لنيل شهادة الماجستير . الجزائر.

6-خوميحة فتيحة. (2021-2022). ادارة المخاطر المالية. جامعة اكلي محند والحاج-البويرة-.

7- سفيان بن خريص. (2018/2019). دور التحليل المالي في ادارة المخاطر المالية. المسيلة.

8-سهم كردودي. (بلا تاريخ). دروس التحليل المالي باستعمال مؤشرات التوازن المالي. جامعة بسكرة.

9- عمار بن مالك. (2010/2011). المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء. 7-8-9. قسنطينة.

- 10- فهمي مصطفى الشيخ. (2008). *التحليل المالي*. رام الله - فلسطين.
- 11- فتيحة خوميحة. (2021-2022). *ادارة المخاطر المالية*. جامعة اكلي محند اولحاج-البويرة.
- 12- كروشة فاطمة الزهراء. (2014/2015). أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر المؤسسات دراسة ميدانية. سيدي بلعباس.
- 13- مبارك لسوس. (2004). *التسيير المالي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 14- محمد سهيل الدوري. (2005). *الادارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل 2*.
- 15- مريم كلاش، و نور الدين بملول . (2021). دور التحليل المالي في ادارة المخاطر المالية والتنبؤ بالفشل المالي _دراسة حالة مؤسسة مطاحن بغيث الكبرى سوق اهراس _.
- 16- نصيرة سليمان. (2015/2016). *اهمية تقرير المراجع الخارجي في تحديد المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية (تحليل بعض التقارير من مكتبي محافظ الحسابات)*. جامعة بسكرة.

بالنسبة للمواقع الالكترونية:

1 - <http://elearning.univ-biskra.dz/moodle/course/view.php?id=5765>

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	الملاحق
01	جدول حسابات النتائج لمركب الملح الوطاية فترة 2019
02	ميزانية الأصول لمركب الملح الوطاية فترة 2019
03	ميزانية الخصوم لمركب الملح الوطاية فترة 2019
04	جدول حسابات النتائج لمركب الملح الوطاية فترة 2020
05	ميزانية الأصول لمركب الملح الوطاية فترة 2020
06	ميزانية الخصوم لمركب الملح الوطاية فترة 2020
07	جدول حسابات النتائج لمركب الملح الوطاية فترة 2021
08	ميزانية الأصول لمركب الملح الوطاية فترة 2021
09	ميزانية الخصوم لمركب الملح الوطاية فترة 2021

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE
PERIODE DU 01/01/2019 AU 31/12/2019

Page	Designation	Note	N	N-1
1	Ventes et produits annexes		291 867 356,95	280 697 135,07
1	Variation stocks produits finis et en cours		238 132 691,95	249 367 298,90
1	Production immobilisée		56 844 723,87	98 380 426,23
1	Subventions d'exploitation		3 386 132,83	3 575 614,19
1	I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		590 230 905,60	632 020 474,39
1	Achats consommés		217 874 608,29	238 133 831,93
1	Services extérieurs et autre consommations		59 454 325,17	61 334 756,46
1	II- CONSOMMATION DE L'EXERCICE		277 328 933,46	299 468 588,39
1	III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		312 901 972,14	332 551 886,00
1	Charges de personnel		124 589 048,40	106 917 313,85
1	Impôts,taxes et versements assimilés		7 319 262,83	7 529 512,87
1	IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		180 993 660,91	218 105 059,28
1	Autres produits opérationnels		4 279 629,82	3 234 579,28
1	Autres charges opérationnelles		8 909 038,98	18 738 248,35
1	Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur		119 582 120,77	76 006 645,35
1	Reprise sur pertes de valeur et provisions		192 117,58	-
1	V-RESULTAT OPERATIONNEL		56 974 248,56	126 594 744,86
1	Produits financiers		-	-
1	Charges financières		1 845,17	-
1	VI-RESULTAT FINANCIER		- 1 845,17	-
1	VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS(V+VI)		56 972 403,39	126 594 744,86
1	Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-	-
1	Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		136 419,74	- 1 949 705,19
1	TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		594 702 653,00	635 255 053,67
1	TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		537 866 669,35	506 710 603,62
1	VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		56 835 983,65	128 544 450,05
1	Eléments extraordinaires(produits)(à préciser)		-	-

1	ELéments extraordinaires(charges)(à préciser)		-	-
1	IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		-	-
1	X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		56 835983,65	128 544 450,05
1	XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		-	-
1	Dont part des minoritaires (1)		-	-
1	Part du groupe (1)		-	-
1	1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.		-	-

ملحق 02

E.NA.SEL
COMPLEXE SEL EL-OUTAYA
BILAN ACTIF
PERIODE DU 01/01/2019 AU 31/12/2019

Page	Designation	Note	Brut N	Amort-Prov N	Net N	Net N-1
1	ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)		-	-	-	-
1	Ecart d'acquisition (ou goodwill)		-	-	-	-
1	Immobilisations incorporelles		20 000,00	-	20 000,00	20 000,00
1	Immobilisations corporelles		1 732 333 922,84	650 203 066,15	1 082 130 856,69	495 322 735,35
1	Immobilisations encours		1 186 680 328,70	3 501 598,10	1 183 178 730,60	1 792 300 721,26
1	Immobilisations financières		-	-	-	-
1	Titres mis en équivalence-entreprises associées		-	-	-	-
1	Autres participations et créances rattachées		-	-	-	-
1	Autres titres immobilisés		-	-	-	-
1	Prets et autres actifs financiers non courants		4 598 267,28	-	4 598 267,28	647 917,12
1	Impots Differes Actif		17 123 169,17	-	17 123 169,17	17 259 588,91
1	TOTAL ACTIF NON COURANT		2 940 755 687,99	653 704 664,25	2 287 051 023,74	2 305 550 962,64
1	ACTIF COURANT		-	-	-	-
1	Stocks et encours		136 550 935,69	-	136 550 935,69	60 733 643,95
1	Créances et emplois assimilés		-	-	-	-
1	Clients		6 955 082,50	-	6 955 082,50	12 493 237,00
1	Autres débiteurs		5 593 018,54	-	5 593 018,54	5 711 718,54
1	Impots		982 872,58	-	982 872,58	1 289 911,59
1	Autres actifs courants		-	-	-	-
1	Disponibilités et assimilés		-	-	-	-
1	Placements et autres actifs financiers courants		-	-	-	-
1	Trésorerie		18 799 657,27	-	18 799 657,27	18 577 105,24
1	TOTAL ACTIF COURANT		168 881 566,58	-	168 881 566,58	98 805 616,32
1	TOTAL GENERAL ACTIF		3 109 637 254,57	653 704 664,25	2 455 932 590,32	2 404 356 578,96

- - - -
- - - -

ملحق 03

E.NA.SEL
COMPLEXE SEL EL-OUTAYA
BILAN PASSIF
PERIODE DU 01/01/2019 AU 31/12/2019

2	CAPITAUX PROPRES		-	-	-	-
2	Capital émis (ou compte de l'exploitant)		-	-	-	-
2	Capital non appelé		-	-	-	-
2	Primes et réserves (Réserves consolidées)		-	-	-	-
2	Ecart de réévaluation		4 844 100,00	-	4 844 100,00	4 844 100,00
2	Ecart d'équivalence (1)		-	-	-	-
2	Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		56 835 983,65	-	56 835 983,65	128 544 450,05
2	Autres capitaux propres-Report à nouveau	-	7 399 987,25	-	- 7 399 987,25	- 7 399 987,25
2	Part de la société consolidante (1)		-	-	-	-
2	Part des minoritaires (1)		-	-	-	-
2	TOTAL I		54 280 096,40	-	54 280 096,40	125 988 562,80

2	PASSIFS NON COURANTS	-	-	-	-
2	Emprunts et dettes financières	-	-	-	-
2	Impôts (différés et provisionnés)	6 248 739,85	-	6 248 739,85	6 248 739,85
2	Autres dettes non courantes	2 314 081 670,07	-	2 314 081 670,07	2 194 560 680,05
2	Provisions et produits comptabilisés d'avance	28 515 422,54	-	28 515 422,54	25 177 088,86
2	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	2 348 845 832,46	-	2 348 845 832,46	2 225 986 508,76
2	PASSIFS COURANTS	-	-	-	-
2	Fournisseurs et comptes rattachés	41 652 212,70	-	41 652 212,70	39 053 470,82
2	Impôts	2 823 494,50	-	2 823 494,50	2 765 196,00
2	Autres dettes	8 330 954,26	-	8 330 954,26	10 562 840,58
2	Trésorerie Passif	-	-	-	-
2	TOTAL PASSIFS COURANTS II	52 806 661,46	-	52 806 661,46	52 381 507,40
2	TOTAL GENERAL PASSIF	2 455 932 590,32	-	2 455 932 590,32	2 404 356 578,96
2	1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers	-	-	-	-

ملحق 04

E.NA.SEL
COPMLEXE SEL EL-OUTAYA

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE
PERIODE DU 01/01/2020 AU 31/12/2020

Page	Designation	Note	N	N-1
1	Ventes et produits annexes		280 044 621,56	291 867 356,95
1	Variation stocks produits finis et en cours		372 313 394,42	238 132 691,95
1	Production immobilisée		-	56 844 723,87
1	Subventions d'exploitation		2 335 010,00	3 386 132,83
1	I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		654 693 025,98	590 230 905,60
1	Achats consommés		252 384 125,19	217 874 608,29
1	Services extérieurs et autre consommations		62 495 393,95	59 454 325,17
1	II- CONSOMMATION DE L'EXERCICE		314 879 519,14	277 328 933,46
1	III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		339 813 506,84	312 901 972,14
1	Charges de personnel		131 838 431,85	124 589 048,40
1	Impôts,taxes et versements assimilés		7 889 659,17	7 319 262,83
1	IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		200 085 415,82	180 993 660,91
1	Autres produits opérationnels		16 218 575,29	4 279 629,82
1	Autres charges opérationnelles		38 430 234,57	8 909 038,98
1	Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur		120 959 000,91	119 582 120,77
1	Reprise sur pertes de valeur et provisions		-	192 117,58
1	V-RESULTAT OPERATIONNEL		56 914 755,63	56 974 248,56
1	Produits financiers		-	-
1	Charges financières		-	1 845,17
1	VI-RESULTAT FINANCIER		-	- 1 845,17
1	VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS(V+VI)		56 914 755,63	56 972 403,39
1	Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-	-
1	Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		- 1 272 141,65	136 419,74
1	TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		670 911 601,27	594 702 653,00

1	TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		612 724 703,99	537 866 669,35
1	VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		58 186 897,28	56 835 983,65
1	Eléments extraordinaires(produits)(à préciser)		-	-
1	Eléments extraordinaires(charges)(à préciser)		-	-
1	IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		-	-
1	X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		58 186 897,28	56 835 983,65
1	XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		-	-
1	Dont part des minoritaires (1)		-	-
1	Part du groupe (1)		-	-
1	1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.		-	-

E.NA.SEL
 COMPLEXE SEL EL-OUTAYA
 BILAN ACTIF
 PERIODE DU 01/01/2020 AU 31/12/2020

Page	Designation	Note	Brut N	Amort-Prov N	Net N	Net N-1
1	ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)		-	-	-	-
1	Ecart d'acquisition (ou goodwill)		-	-	-	-
1	Immobilisations incorporelles		20 000,00	-	20 000,00	20 000,00
1	Immobilisations corporelles		1 844 590 849,61	760 059 617,97	1 084 531 231,64	1 082 130 856,69
1	Immobilisations encours		1 182 479 840,30	3 501 598,10	1 178 978 242,20	1 183 178 730,60
1	Immobilisations financières		-	-	-	-
1	Titres mis en équivalence-entreprises associées		-	-	-	-
1	Autres participations et créances rattachées		-	-	-	-
1	Autres titres immobilisés		-	-	-	-
1	Prets et autres actifs financiers non courants		4 146 740,81	-	4 146 740,81	4 598 267,28
1	Impots Differes Actif		18 395 310,82	-	18 395 310,82	17 123 169,17
1	TOTAL ACTIF NON COURANT		3 049 632 741,54	763 561 216,07	2 286 071 525,47	2 287 051 023,74
1	ACTIF COURANT		-	-	-	-
1	Stocks et encours		242 977 699,71	-	242 977 699,71	136 550 935,69
1	Créances et emplois assimilés		-	-	-	-
1	Clients		2 299 862,50	-	2 299 862,50	6 955 082,50
1	Autres débiteurs		16 638 003,54	-	16 638 003,54	5 593 018,54
1	Impots		539 932,60	-	539 932,60	982 872,58
1	Autres actifs courants		-	-	-	-
1	Disponibilités et assimilés		-	-	-	-
1	Placements et autres actifs financiers courants		-	-	-	-
1	Trésorerie		10 350 720,41	-	10 350 720,41	18 799 657,27
1	TOTAL ACTIF COURANT		272 806 218,76	-	272 806 218,76	168 881 566,58
1	TOTAL GENERAL ACTIF		3 322 438 960,30	763 561 216,07	2 558 877 744,23	2 455 932 590,32

1			-	-	-	-
1			-	-	-	-

E.NA.SEL

ملحق 06

COMPLEXE SEL EL-OUTAYA

BILAN PASSIF

PERIODE DU 01/01/2020 AU 31/12/2020

2	CAPITAUX PROPRES		-	-	-	-
2	Capital émis (ou compte de l'exploitant)		-	-	-	-
2	Capital non appelé		-	-	-	-
2	Primes et réserves (Réserves consolidées)		-	-	-	-
2	Ecart de réévaluation		4 844 100,00	-	4 844 100,00	4 844 100,00
2	Ecart d'équivalence (1)		-	-	-	-
2	Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		58 186 897,28	-	58 186 897,28	56 835 983,65
2	Autres capitaux propres-Report à nouveau		- 7 399 987,25	-	- 7 399 987,25	- 7 399 987,25
2	Part de la société consolidante (1)		-	-	-	-
2	Part des minoritaires (1)		-	-	-	-
2	TOTAL I		55 631 010,03	-	55 631 010,03	54 280 096,40
2	PASSIFS NON COURANTS		-	-	-	-
2	Emprunts et dettes financières		-	-	-	-
2	Impôts (différés et provisionnés)		6 248 739,85	-	6 248 739,85	6 248 739,85
2	Autres dettes non courantes		2 387 942 740,49	-	2 387 942 740,49	2 314 081 670,07
2	Provisions et produits comptabilisés d'avance		33 259 703,79	-	33 259 703,79	28 515 422,54
2	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		2 427 451 184,13	-	2 427 451 184,13	2 348 845 832,46
2	PASSIFS COURANTS		-	-	-	-
2	Fournisseurs et comptes rattachés		60 274 525,26	-	60 274 525,26	41 652 212,70
2	Impôts		3 932 930,67	-	3 932 930,67	2 823 494,50
2	Autres dettes		11 588 094,14	-	11 588 094,14	8 330 954,26
2	Trésorerie Passif		-	-	-	-
2	TOTAL PASSIFS COURANTS II		75 795 550,07	-	75 795 550,07	52 806 661,46

2	TOTAL GENERAL PASSIF		2 558 877 744,23	-	2 558 877 744,23	2 455 932 590,32
2	1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers		-	-	-	-

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE
PERIODE DU 01/01/2021 AU 31/12/2021

Page	Designation	Note	N	N-1
1	Ventes et produits annexes		295 720 432,80	255 887 230,27
1	Variation stocks produits finis et en cours		266 992 232,15	345 616 699,62
1	Production immobilisée		1 524 302,98	-
1	Subventions d'exploitation		2 502 550,00	1 085 200,00
1	I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		566 739 517,93	602 589 129,89
1	Achats consommés		215 534 427,25	209 385 306,58
1	Services extérieurs et autre consommations		54 343 944,69	50 931 675,89
1	II- CONSOMMATION DE L'EXERCICE		269 878 371,94	260 316 982,47
1	III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		296 861 145,99	342 272 147,42
1	Charges de personnel		139 064 080,47	115 497 439,10
1	Impôts,taxes et versements assimilés		5 964 166,67	4 997 575,00
1	IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		151 832 898,85	221 777 133,32
1	Autres produits opérationnels		29 860 693,43	460 554,01
1	Autres charges opérationnelles		33 638 711,98	5 055 616,07
1	Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur		157 898 763,04	110 000 000,00
1	Reprise sur pertes de valeur et provisions		-	-
1	V-RESULTAT OPERATIONNEL	-	9 843882,74	107 182 071,26
1	Produits financiers		-	-
1	Charges financières		-	-
1	VI-RESULTAT FINANCIER		-	-
1	VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS(V+VI)	-	9 843882,74	107 182 071,26
1	Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-	-
1	Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		356 499,13	-
1	TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		596 600 211,36	603 049 683,90
1	TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		606 800 593,23	495 867 612,64
1	VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	-	10 200381,87	107 182 071,26
1	Eléments extraordinaires(produits)(à préciser)		-	-

1	Éléments extraordinaires(charges)(à préciser)		-	-
1	IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		-	-
1	X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 10 200381,87	107 182 071,26
1	XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		-	-
1	Dont part des minoritaires (1)		-	-
1	Part du groupe (1)		-	-
1	1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.		-	-

ملحق 08

E.NA.SEL
 COMPLEXE SEL EL-OUTAYA
 BILAN ACTIF
 PERIODE DU 01/01/2021 AU 31/12/2021

Page	Designation	Note	Brut N	Amort-Prov N	Net N	Net N-1
1	ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)		-	-	-	-
1	Ecart d'acquisition (ou goodwill)		-	-	-	-
1	Immobilisations incorporelles		20 000,00	-	20 000,00	20 000,00
1	Immobilisations corporelles		2 984 666 018,25	858 283 707,70	2 126 382 310,55	1 058 501 319,18
1	Immobilisations encours		74 858 670,77	3 501 598,10	71 357 072,67	1 209 720 314,47
1	Immobilisations financières		-	-	-	-
1	Titres mis en équivalence-entreprises associées		-	-	-	-
1	Autres participations et créances rattachées		-	-	-	-
1	Autres titres immobilisés		-	-	-	-
1	Prets et autres actifs financiers non courants		3 908 740,65	-	3 908 740,65	4 180 740,81
1	Impôts Différés Actif		18 038 811,69	-	18 038 811,69	17 123 169,17
1	TOTAL ACTIF NON COURANT		3 081 492 241,36	861 785 305,80	2 219 706 935,56	2 289 545 543,63
1	ACTIF COURANT		-	-	-	-
1	Stocks et encours		275 617 841,13	-	275 617 841,13	222 618 871,00
1	Créances et emplois assimilés		-	-	-	-
1	Clients		9 565 259,94	-	9 565 259,94	7 125 312,50
1	Autres débiteurs		31 301 900,00	-	31 301 900,00	726 618,60
1	Impôts		37 729,38	-	37 729,38	377 927,91
1	Autres actifs courants		-	-	-	-
1	Disponibilités et assimilés		-	-	-	-
1	Placements et autres actifs financiers courants		-	-	-	-
1	Trésorerie		20 446 127,21	-	20 446 127,21	13 175 099,34
1	TOTAL ACTIF COURANT		336 968 857,66	-	336 968 857,66	244 023 829,35
1	TOTAL GENERAL ACTIF		3 418 461 099,02	861 785 305,80	2 556 675 793,22	2 533 569 372,98

1			-	-	-	-
1			-	-	-	-

ملحق 09

E.NA.SEL
 COMPLEXE SEL EL-OUTAYA
 BILAN PASSIF
 PERIODE DU 01/01/2021 AU 31/12/2021

2	CAPITAUX PROPRES		-	-	-	-
2	Capital émis (ou compte de l'exploitant)		-	-	-	-
2	Capital non appelé		-	-	-	-
2	Primes et réserves (Réserves consolidées)		-	-	-	-
2	Ecart de réévaluation		-	-	-	4 844 100,00
2	Ecart d'équivalence (1)		-	-	-	-
2	Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)	-	10 200 381,87	-	- 10 200 381,87	107 182 071,26
2	Autres capitaux propres-Report à nouveau		-	-	-	- 7 399 987,25
2	Part de la société consolidante (1)		-	-	-	-
2	Part des minoritaires (1)		-	-	-	-
2	TOTAL I	-	10 200 381,87	-	- 10 200 381,87	104 626 184,01
2	PASSIFS NON COURANTS		-	-	-	-
2	Emprunts et dettes financières		-	-	-	-
2	Impôts (différés et provisionnés)		6 248 739,85	-	6 248 739,85	6 248 739,85
2	Autres dettes non courantes		2 476 404 174,56	-	2 476 404 174,56	2 342 855 523,65
2	Provisions et produits comptabilisés d'avance		38 301 836,71	-	38 301 836,71	27 946 812,14
2	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		2 520 954 751,12	-	2 520 954 751,12	2 377 051 075,64
2	PASSIFS COURANTS		-	-	-	-
2	Fournisseurs et comptes rattachés		33 165 633,72	-	33 165 633,72	59 583 891,75
2	Impôts		1 542 111,00	-	1 542 111,00	1 983 204,00
2	Autres dettes		11 213 679,25	-	11 213 679,25	14 121 687,67

2	Trésorerie Passif		-	-	-	-
2	TOTAL PASSIFS COURANTS II		45 921 423,97	-	45 921 423,97	75 688 783,42
2	TOTAL GENERAL PASSIF		2 556 675 793,22	-	2 556 675 793,22	2 557 366 043,07
2	1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers		-	-	-	-

